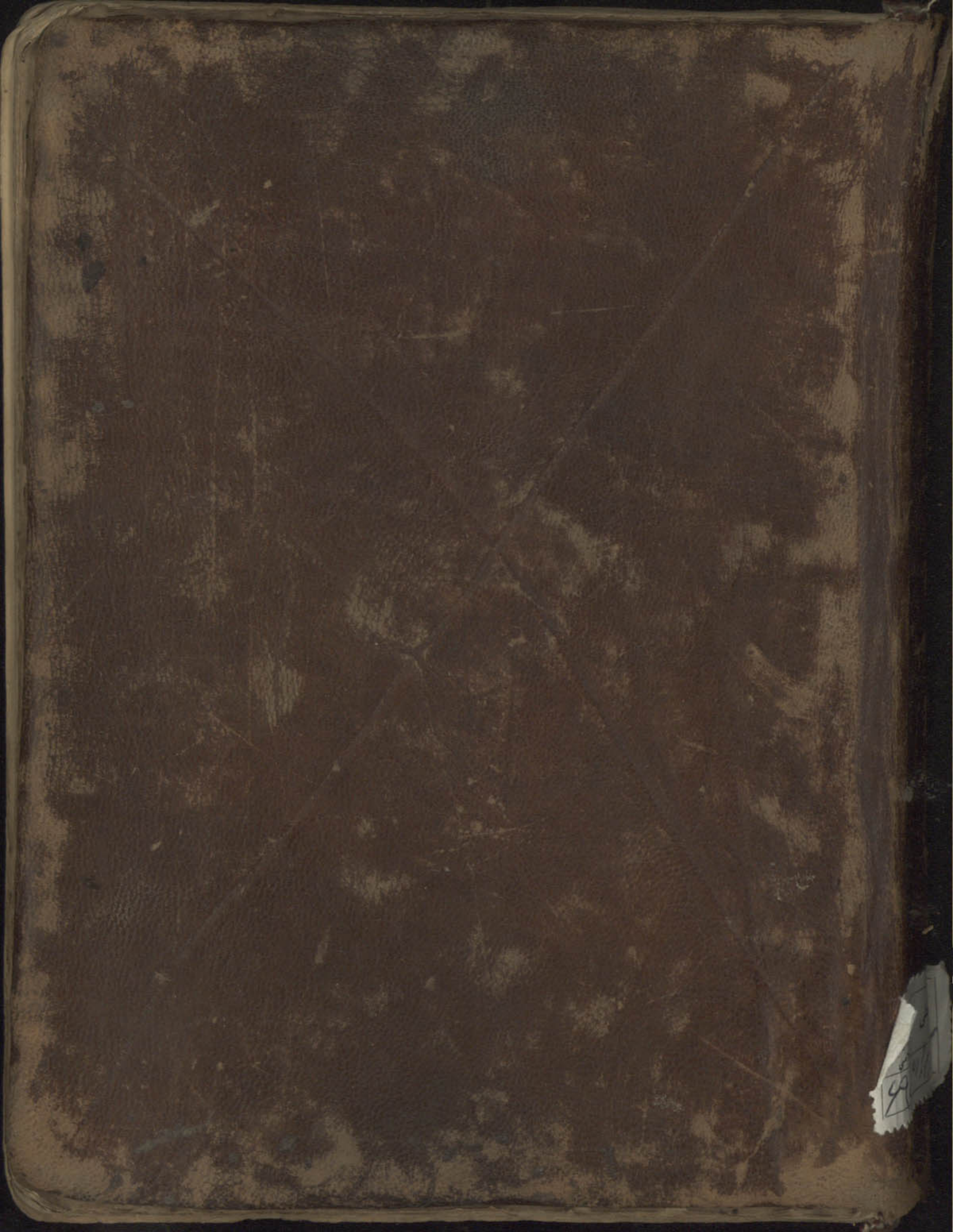


الکرّ الف ومائتا رطل بالعراق وکلّ رطل مائة

[illegible] درهم [illegible]

ونصفها وشیء بالوزن و بالمساحة کلّ واحد

من طوله وعرضه وعمقه ثلاثة اشبار ونصفا

الکرّ الف ومائتا رطل بالعراق وکلّ رطل مائة

[illegible] درهم [illegible]

ونصفها وشیء بالوزن و بالمساحة کلّ واحد

من طوله وعرضه وعمقه ثلاثة اشبار ونصفا

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
اهدایی
محمدعلی کریم زاده
۱۳۷۷

۶۹۵
۲۱۱۰۷۹

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب: الفوائد الضیائیه
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۶۹۵) از کتب اهدائی: [illegible]
شماره ثبت کتاب ۲۱۱۰۷۹





هذا كتاب ... وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم شرح جامي

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه اما بعد
فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب
الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التحرير
وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن موجبات التلهف
والتاسف وسميتها بالفوايد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية
نفعه الله بها وساير المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي
ونعم الوكيل واعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان
يجعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف
رحمهم الله حتى يصدر به على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون
اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدا بتعريف الكلمة وا

والكلام

والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم
الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة
قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس
كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام
ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد
الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب باول ببعض الكلم واللام
للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية
يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة
على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في
عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة
او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد
ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبر عنه
باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجري عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة
والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى
داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملئكة والجن والدوال
الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارة غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى اخراجها
وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق

مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم
منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم عنه معناه متى اطلق بل اذا اطلق
مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا
يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان
مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم
مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما
كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والفاظ
الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض
التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان
قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليها انه وضع لمعنى قلنا المعنى
ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات
المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر والجملة فكيف يكون موضوعا لمعنى مفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة
وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا
بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة وغيرها
ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة
او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي

هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل
جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب
قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة
للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد
الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا ولعل النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على
الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم
الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه
صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان
وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية
فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه
على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل
عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض
من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف
الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه
فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفته

واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر
فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في
هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ ديز
المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر
فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف
اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة
لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس
الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة
اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى كائن في نفسها بل
تدل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله
بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم انشاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا
تدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني
الابتدا والانتها الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة و
انما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم
والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل
على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها
باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها

يفهم

يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها
مع احد الازمنة ايضا الثالث الاسم مأخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه
حيث تركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة
على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الفعل سمي
به لتضمنه معنى الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بحصر الكلمة في الاقسام الثلاثة
حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلاثة وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر
ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل
على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى
في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشترك بين الاقسام الثلاثة
والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران
فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد
ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله دره حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر
ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب
الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي الاصطلاح النحاة ما تضمن
اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منها في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل
هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي

القسم الثالث وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة

بوجه

ممتاز

مبحث الكلام

تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما لفظ يتناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد
ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد
وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما
تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة
تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف
مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في
حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب
زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام
المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال
الكلام هو المركب من الكلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام
هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا
الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام
بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده
به فيخرج صدق الجملة على الجمل خبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض

الحواشي

الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصودة لذاته فح يكون الكلام عند المص ايضا
اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما
مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض
النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي
الى ستة ثلاثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلاثة
منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل
بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا
في اسمين او في اسم وفعل واما الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان
وفي الفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما
مفقود فان الاسم ان كان مسندا اليه فالمسند مفقود وان كان المسند فالمسند
اليه مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم
بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت
على معنى كاين في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ
الموصول قال المص في ايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى
معنا اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار
امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج منها ولذلك
قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى

اقسام

تعريف الاسم

كلامه ومحصوله ماذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح
ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء
منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وبهذا الا
عتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى
اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في
نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو آلة بين السير والبصرة
مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح
ان تكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصية
ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة
من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن
ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما
عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا يستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها
او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه
وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة

احوالها

احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت
ان المراد بالمعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة
المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية ففي هذا الكتاب لضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي
هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة
المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن
عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى وبما
سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة
الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية
مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير
حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات
مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل
المعنى فهي دالة على معنيها معتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم ولما
كانت الفعل دالا على معنا في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى
مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الا

الثلاثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه الدالة عليه فهو
صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية
الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد فانه
قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على
وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه ومه
او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها الدلالة
على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو
عسى وكاد لاقتران معانيها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه
على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلاثة
فيدل على واحد معين اي على ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على
ماسواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من
بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفته به فقال ومن خواصه
منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع
خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده هي
خاصة له كالكاتب بالقوة الى الانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص
الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل

قوله

قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته
وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة
التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت
عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى المستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة
والحرف لا تدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة
ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء
الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير خواصه المذكورة ومنها دخول الجر
وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او تقديرا كما في
الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء
معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل على الاسم ليفضي معنى الفعل اليه ولما
الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف
ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول
التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعريفه
وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا التنوين ترنم به وجهة عدم
اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله

لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول او اللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد
اليه وكذلك الاضافة والمراد به كون الشئ مسند اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم
لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسند اليه يلزم خلاف وضعه
ومنها الاضافة اى كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها
بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة
بكون الشئ مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضاف اليه كما في يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين فالاضافة
بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر
لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضافا الى زيد بواسطة حرف الجر
لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب ومبنى لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره
اولا والاول اما ان يشبه مبنى الاصل اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى
الاصل هو المعرب وما عداه اعنى غير المركب والذى يشبه مبنى الاصل مبنى فالمعرب الذى
هو قسم من الاسم المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله
فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف
ماليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة بخلاف باتا زيد عمر وبكر وبخلاف ماهو مركب
مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام فى غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل
المبنيات عند المصنف الذى لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب

مبنى

الشئ

ومركب

المفردة المعدودة

مبنى الاصل اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر
بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء لكونه مشابها
بمبنى الاصل كما يجئ فى بابه انشاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء
المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو
اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الاخر
الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية
لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر
المصنف الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه واما
وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب
الكلمة وهى معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب
ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به
احوال اواخر الكلم فى التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع
منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتد بها
فى معرفة اصطلاحهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف
آخره فى كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامه كلامهم فمعرفته متقدمة
على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا
الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه

مبنى

الاخر

مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغى ان يعرف اولا بغير ما عرف به الجمهور
ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف وحكمه اى من جملة احكام المعرب
والآثار المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اى الحرف الذى هو آخر
المعرب ذاتا بان يتبدل الصفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذ كان اعرابه بالحركة
باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل
بعض منها غير ما يعمل بعض الاخر وانما خصصنا اختلافها بكونها فى العمل بان
يعمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضارب زيدا وانى ضربت زيدا
فان العامل فى زيد فى هذه الصور مختلفا بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر
المعرب لم يختلف باختلافها لفظا او تقديرا نصب على التمييز اى يختلف لفظا آخره
او تقديرا آخره او على المصدرية اى يختلف اختلافا لفظا او تقديرا والاختلاف
لفظا كما فى قولك جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما فى قولك
جاءنى فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وفتى فقلبت الياء الفا
فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة
او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا
رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا
اختلاف فى اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب
وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية والجمع فاخر المعرب فى هذه الصور

حرف بعرف اخره حقيقة او حكما اذ كان اعرابه بالحرف
اوصفا بان يتبدل

يختلف

يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف
لا فى اخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير
المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء ولا يترتب عليه الاعراب بل
هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا الحكم اخر من احكام
المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الاخر لا فساد
فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من
هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة
الاعراب ما اى حركة او حرف اختلف اخره اى اخر المعرب من حيث هو
معرب ذاتا او صفة به اى بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة
الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها خرجا
بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب
والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة
نحو غلامى لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركات على الاخر
المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا
القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة
اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعانى وكانه اراد
هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج من الحد واللام

اختلاف

الاعراب

المعانى المعتورة

فی لیدل متعلق بامر خارج عن الحد یعنی وضع الاعراب المفهوم من فحوی الکلام
فانه بعید عن الفهم غایة البعد فاللام فیه متعلق بقوله اختلف آخره
یعنی اختلف آخره لیدل الاختلاف او ما به الاختلاف علی المعانی یعنی
الفاعلیة والمفعولیة والاضافة المعتورة علی صیغة اسم الفاعل علیه ای
علی المعرب علی تضمین مثل معنی الورود والاستیلاء یقال اعتوروا الشیء
وتعاوروه اذا تداولوه ای اخذه جماعة واحد بعد واحد علی سبیل المناوبة
والبدلیة لا علی سبیل الاجتماع فاذا تداولت المعانی المقتضیة للاعراب المعرب
متعاقبة متناوبة غیر مجتمعة لتضادها فینبغی ان یکون علاماتها ایضا کذلک
فوقع بسببها اختلاف فی آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة علی تلک
المعانی ووضع بحیث یختلف به آخر المعرب لاختلاف تلک المعانی وانما جعل
الاعراب فی آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم یدل علی المسمی والاعراب یدل
علی صفته ولا شک ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان یکون
الدال علیها ایضا متاخرا عن الدال علیه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضح
فان الاعراب یوضح المعانی المقتضیة او من عربت معدته اذا فسدت علی ان یکون
الهمزة للسلب فیکون معناه ازالة الفساد سمی به لانه یزیل فساد التباس
بعض المعانی ببعض وانواعه ای انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب
وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحرکات والحروف الاعرابیة وقد

یطلق علی الحرکات البنائیة اصلا بخلاف الضمة والفتحة والکسرة فانها مستعملة
فی الحرکات البنائیة غالبا وفی الحرکات الاعرابیة علی قلة فالرفع حرکة کان
او حرفا علم الفاعلیة ای علامة کون الشیء فاعلا حقیقة او حکما لیشتمل الملحقات
بالفاعل کالمبتدأ والخبر وغیرهما والنصب حرکة کان او حرفا علم المفعولیة ای
علامة کون الشیء مفعولا حقیقة او حکما لیشتمل الملحقات به والجر حرکة کان
او حرفا علم الاضافة ای علامة کون الشیء مضافا الیه ولما کانت الاضافة
بنفسها مصدرا لم یحتج الی الحاق یاء المصدریة الیها کما فی الفاعلیة والمفعولیة
وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقیل والفاعل قلیل
لانه واحد فاعطی الثقیل للقلیل والنصب خفیف والمفاعیل کثیرة لانها خمسة
فاعطی الخفیف للکثیر ولما لم یبق للمضاف الیه علامة غیر الجر جعل علامة
له العامل لفظیا کان او معنویا ما به یتقوم ای یحصل المعنی المقتضی ای معنی من
المعانی المعتورة علی المعرب المقتضیة للاعراب ففی جاءنی زید جاء عامل اذ
به حصل معنی الفاعلیة فی زید فجعل الرفع علامة لها وفی رایت زیدا رایت
عامل اذ به حصل معنی المفعولیة فی زید فجعل النصب علامة لها وفی مررت
بزید الباء عامل اذ به حصل معنی الاضافة فی زید فجعل الجر علامة لها فالمفرد
المنصرف ای الاسم المفرد الذی لم یکن مثنی ولا مجموعا ولا غیر منصرف کزید
ورجل وکذا الجمع المکسر المنصرف ای الاسم الذی لم یکن بناء الواحد فیه سالما

ولم یکن غیر منصرف کرجال وطلبة فالاعراب فی هذین القسمین من الاسم علی الا
صل من وجهین احدهما ان الاصل فی الاعراب ان یکون بالحرکة والاعراب
فیهما بالحرکة وثانیهما اذا کان الاعراب بالحرکة فالاصل ان یکون بالحرکات الثلث
فی الاحوال الثلث والاعراب فیهما بالحرکات الثلث فی الاحوال الثلث فالا
عراب فیهما بالضمة رفعا ای حالة الرفع والفتحة نصبا ای حالة النصب والکسرة
جرا ای حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا علی الظرفیة بتقدیر مضاف
ویحتمل النصب علی الحالیة او المصدریة فالقسم الاول مثل جاءنی رجل ورایت
رجلا ومررت برجل والقسم الثانی مثل جاءنی طلبة ورایت طلبة ومررت
بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما یکون بالالف والتاء واحترز به عن المکسر
فانه قد علم بالضمة رفعا والکسرة جرا ونصبا فان النصب فیه تابع للجر اجراء
للفرع علی وتیرة الاصل الذی هو جمع المذکر السالم فان النصب فیه تابع للجر
کما سیجیء ذکره مثل جاءنی مسلمات ورایت مسلمات ومررت بمسلمات
غیر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فان جره تابع للنصب کما سنذ
کره نحو جاءنی احمد ورایت احمد ومررت باحمد اخوک وابوک وحموک بکسر ا
لکاف لان الحم قریب المرأة من جانب زوجها فلا یضاف الا الیها وهنوک
والهن الشیء المنکر الذی یستهجن ذکره والصفات الذمیمة والافعال القبیحة و
هذه الاسماء الاربعة منقوصات واویة وفوک وهو اجوف واوی لان لام

هاء اذا اصله فوه وذو مال وهو لفیف مقرون بالواوین اذ اصله ذوو وانما
اضیف ذو الی الاسم الظاهر دون الکاف لانه لا یضاف الا الی الاسماء الاجناس
فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والیاء جرا ولکن لا مطلقا
بل حال کونها مکبرة اذ مصغراتها معربة بالحرکات الثلث نحو جاءنی اخیک و
رایت اخیک ومررت باخیک موحدة اذ المثنی والمجموع منهما معرب باعراب التثنیة
والجمع وانما لم یصرح بهذین القیدین اکتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا کانت
مکبرة وموحدة ولم یکن مضافة اصلا فاعرابها بالحرکات نحو جاءنی اخ ورایت
اخا ومررت باخ فینبغی ان یکون مضافا ولکن الی غیر یاء المتکلم لانها اذا کانت
مضافة الی یاء المتکلم فحالها کسایر الاسماء المضافة الیها ولم یکتف فی هذا الشرط
بالمثال لئلا یتوهم اشتراط اضافتها بکونها الی الکاف الخطاب فقط وانما
جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنی وجمع المذکر السالم
بالحروف ارادوا ان یجعلوا اعراب بعض الاحاد ایضا کذلک لئلا یکون بینهما
وبین الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا هذه الاسماء ستة لان
اعراب کل من المثنی والمجموع ثلثة فجعلوا فی مقابلة کل اعراب اسما وانما اختاروا
هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنی والمجموع فی کون معانیها منبئة عن التعدد
ولوجود حرف صالح للاعراب فی اواخرها حین الاعراب سماعا بخلاف سایر الا
سماء المحذوفة الاعجاز کید ودم فانه لم یسمع فیهما من العرب اعادة الحرف

عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكلتا ولم يذكره لكونه فرع
كلا مضافا اى حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان
كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحروف
فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب
لفظه الذى هو الاصل واعرب بالحركات التى هى الاصل لكن يكون حركاته
تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءنى كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو
الفرع روعى جانب معناه الذى هو الفرع واعرب بالحروف التى هى الفرع
نحو جاءنى كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد اعرابه با
لحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذلك اثنتان وثنتان فان هذه
الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناه معنى التثنية
فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوحة ما قبلها نصبا وجرا كما سيجىء جمع
المذكر السالم والمراد به ما سمى به اصطلاحا وهو جمع بالواو والنون فيد
خل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون وما
الحق به وهو الجمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها اى نظايرها السبع وهى
ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح
اطلاق عشرين على ثلثين لمقادير العشرة واطلاق ثلثين على تسعة لا
لانه ثلث

بالحركات ومعناه
تقتضى الاعراب بالحروف

اولو

فهاثلث

نها ثلث مغاير للثلثة وعلى هذا القياس البواقى وايضا هذه الالفاظ تدل على
معان معينة ولا تعيين فى الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب
المثنى مع ملحقاته والجمع وملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفى آخرهما
حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحروف
اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع
الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة
لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقى الجمع بلا اعراب ولو خص الجمع بها بقى المثنى بلا
اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع
للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى المجموع لانه الضمير المرفوع
للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى المجموع لثقل
الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر فى وقوع
كل منهما فضلة فى الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف وبيان
مواضعهما المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى اللذين اشير
الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه اولا ثم بين
ان اللفظى فيما عداه فقال التقدير اى تقدير الاعراب فيما اى فى الاسم المعرب

الذى تعذر الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف
الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب
بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا
بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف ا
لمقصورة فى الصورتين غير قابل للحركة وكما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف
الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة
لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض الشارحين من ان اعراب مثل هذا الاسم فى حالة
الجر لفظى غير مرضى مطلقا اى فى الاحوال الثلث يعنى كون الاعراب تقديريا
فى هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو فى جميع الاحوال غير مختص
ببعضها او استثقل عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر ا
و فى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك اذا كان محل
الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره فى اللفظ ثقيلا على
اللسان كما فى الاسم الذى فى آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة
بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضى رفعا وجرا اى فى حالة
الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة
ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون

فى الاعراب

فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف نحو مسلمى [illegible] الاعراب للتعذر
فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى انما هو
فى حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى
بسقوط النون بالاضافة فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلب ا
لواو ياء وادغم الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى
هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتى النصب
والجر فان الادغام لا يخرج الياء من حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد
يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم
ورايت ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ
بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب
الملفوظ به فيما عداه اى فيما عدا ما ذكرنا مما تعذر فيه الاعراب او استثقل
ولما ذكر فى تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من
المنصرف ومعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديرى واللفظى عرف
غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه
علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرايطهما فيه اثرا كما سيجىء ذكره
من علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه العلة
الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهى

بحث غير المنصرف

اى العلل التسعة مجموع ما فى هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد
منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك
المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم تركيب ثم جمع والعدل فى
عطفها بين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون
زايدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زايدة منصوب
على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زايدة وقوله الف فاعل
الظرف اعنى من قبلها او مبتدء نحو الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم
من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زايدة ولهذا يعبر عنهما بالالف
والنون الزايدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زايدة والظرف متعلق بالزيادة
واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم الالف عليها فى هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت
جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى وصف الركوب
وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر
العلل بصورة النظم لها تقريب الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول
بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان
فى عددها خلافا فقال بعضهم اثنان وقال بعضهم انها احد عشر لكن القول

بانها

٢١

بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة
العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال نحو عمر مثال للعدل واحمر
مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفى ابراد زينب
مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمى التانيث اللفظى والمعنوى وابرهيم
مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدى كرب مثال للتركيب وعمران مثال
للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والا
ثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا
كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى الاسم علتان
حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الا
سم احدهما افتقاره الى الفاعل واخرهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه ما
يرى الفعل المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا
ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتا
نيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك
تقول رجل ثم الرجل والعجمة فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه
لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزا
يدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا

اما التركيب والتانيث بالالف الظاهر

فى الكلام العرب

لوزن الاصلى ويجوز اى لا يمتنع سواء ضرورية او غير ضرورية صرفه اى جعله
فى حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف
عنده ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى
والضمير فى صرفه راجع الى حكمه للضرورة اى لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية
فانه اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن
الوزن او ازحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقولها صبت على
مصايب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثانى فقوله اعد ذكر نعمان
لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين
يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سليم
الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى فكيف يشمله قوله للضرورة
قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضرورى عند الشعراء
اما الضرورة الواقعة لرعاية القافية كما فى قوله سلام على خير الانام وسيد
حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمى مكرم عطوف رؤف من يسمى
باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكن يخل بالقافية فان حرف الروى
فى ساير الابيات الدال المكسورة او للتناسب اى يجوز صرف غير المنصرف لتحصيل
التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات اهم عندهم

وان لم

وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسل
لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا لا فقوله سلاسلا واغلالا مثال
للمجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف لتناسبه
وما تقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى تقوم مقام علتين من العلل التسع
علتان مكررتان اى تقوم كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احدهما الجمع
البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد يتكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب
واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات
والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض
اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحد منهما كحبلى
وحمراء لانهما لازمتان وضعا للكلمة لا تفارقانها اصلا فلا يقال فى حبلى
حبل ولا فى حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث
مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت
فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض لها اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو
قوة اللزوم الوضعى فالعدل مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا
خروجه اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن صيغة الاصلية اى عن صورته
التى يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة
المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات

كلّها وان المتبادر من خروجه عن صيغة الاصليّة ان يكون المادّة
باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه
بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فانّ المادّة ليست باقية فيها
وان خروجه عن صيغة الاصليّة يستلزم دخله في صيغة اخرى مغايرة للاولى
ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت
الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا
نسلّم انها مخرجة عن الصيغ الاصليّة فان الظاهر انّ مثل اقوس وانيب من
الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني افواسا وانيابا بل انما
جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان
يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخرج اقوس وانيب عنهما وقال بعض
الشارحين فلا يجوّز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعمّ منه اذا كان المقصود منه
تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هاهنا تميز العدل عن سائر
العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعمّ منه
ح لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم
قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر وزفر غير منصرف ولم
يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلميّة احتاجوا الى اعتبار سبب
اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها الا انهم تنبّهوا للعدل فيما

عمر من هذ

عن هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار
العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار
اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج
ففي بعض الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدلّ على وجود الاصل المعدول
عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فتفرض له
اصل ليتحقق الا العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي
والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار
اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق الاصل لعدل فلا دليل عليه الا
منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدلّ
عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على اصلهما ان في
معناهما تكررا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا
مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة
ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثنى ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف
وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع
صرف ثلث ومثلث واخواتها العدل والوصف لان الوصفية العرضية
التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصليّة في ثلث ومثلث لاعتبارها
فيما وضعا له واخر جمع اخرى واخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل

اى عدد

لانّ معناه في الاصل اشدّ تاخرا ثم نقل الى معنا غير وقياس اسم التفضيل ان
يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم
انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اى
عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اى عن اخر من وانما
لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخر
مثلها نحو وقبل وبعد يا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان
يكون معدولا عن احد الاخيرين فتبيّن وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك
كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كان صفة ان يجمع على فعل كحمراء على
حمر وان كان اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات
فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها
تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصليّة
وان صار بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن
الفعل والاخر الصفة الاصليّة وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب
واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كانياب واقواس كيف
ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية
ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ في اي يحكم فيها
بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اى

خروجا

خروجا كائنا من اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه
منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد
فيهما سبب ظاهر الا العلميّة اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل
على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدّر فيهما
انّ اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول
عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على وزن فعال علما للاعيان المؤنث من غير
ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على
وزن ذوات الراء في اعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانهما مبنيان وليس
فيهما الا سببان العلميّة والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل ليحصل البناء اعتبر فيها
عدل هذا ما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه
لتحقق السببين لمنع الصرف العلميّة والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل
على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام هاهنا ليس
في محله لان الكلام فيما قدّر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال
في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم
اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف
فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها

الوصف

الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد يعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف في سببيته الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضر بان يخرج عن سببية منع الصرف الغلبة اي الغلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ومعنى الغلبة اختصاص ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم منه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة

صرفه لعدم

صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيه سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من سواد اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الوصفية الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطاير اي للطاير ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها ابدا اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية

التانيث

لما وضع اثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فيرحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على لسان العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب علما المؤنث وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين يمتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو زيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم

تاثيره

وهو مؤنث

المعرفة

تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان حرف الرابعة في حكم تاء التانيث قايم مقامها لما تقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعقرب معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل يمتنع صرفها لانها وان زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان يكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف اما ان يكون العلمية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان التعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية

شرطهما ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير
اظهر من فرعية العلمية لها العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان يكون علمية اي منسوبة
الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كا
براهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه
قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس لكل جيد القراءة سمي به في العربية
احد رواة القراء لجودة قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما
في العجمية وانما جعلت شرطها لئلا يتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم
فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا
يمنع صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك حرف
الاوسط او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين
فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء
الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا
يجوز اعتبارها مع السكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة
تظهر في بعض التصرفات فلها نوع قوة فجاز ان يعتبر مع السكون الاوسط وان
لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع السكون الاوسط
فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين

اخيرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية
سبب اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر
وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط
وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه
التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع
على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما
لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد صلى الله عليه وسلم و
صالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هود
كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد
اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما ذكر
فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه
مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي صيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع
جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض
الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها اللغوي للصيغة فاما جمع السلامة فانه
لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترط بذلك ليكون صيغة

عن قبول التغير فتوفي بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها
تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة
وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات
كفرازنة فانه على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل
في قوة جمعيته فتوره ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا
لا في الحال ولا في الاصل وانما الجمع مداين وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها
جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين
احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما كان بهاء فاما ما كان بغير هاء
فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح
مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما نحو فرازنة و
امثاله مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير
الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة
علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب
منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف و
تقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية
بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع

حضجر وهو بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظيم بطنها كان كل فرد
منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت
لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية وا
لتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد
التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا
وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل
الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر
كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل
الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه
اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل
فاجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو
الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد
قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف
على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كانعيم ومصابيح فانه في حكمها
من حيث الوزن فهو ان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل حكما فالجمعية

هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهي الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لتحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل بائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان

الاصل

الاصل في الاسم المنصرف فنبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لانه فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب باثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه ح يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة على الياء فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت

التركيب

التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم ونحوه علميته شرطه العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه

فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لحكاية تها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت ذلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعرب فان قلت كان على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه وخمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما

الالف والنون

الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل

كاحمر

كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور هيهنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف فافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف والعلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليتمنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كان في صفة فانتفاء فعلانة يعني ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثم اي من اجل الخلاف في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنث ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم

وزن الفعل

على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته منع الصرف بل شرطه فيها
احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم
العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير
فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع
وخضم لرجل هذه الافعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما للصبغ معروف
وهندم هو العندم وشلم علما للموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة
الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا
جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا با
البناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع
صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل
او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف
اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حالة كونه
وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذا التاء
لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا و بالاعتبار
الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به
للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس
باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة

ومن ثم

ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود
الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة
للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف
يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب اخر
واحترز بذلك عما تجامع الفي التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد
منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان اول العلم بواحد من
الجماعة المسمى به نحو هذا زيد ورايت زيدا اخر فانه اريد به المسمى بزيد
او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى
اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها
فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي سبب الذي هي اي العلمية
شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف
والنون المزيدتين ثم ان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروطة با
لعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا
تجامع ملحة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما
مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلاث واحمر وهما اي العدل
ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة
ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معهما اي لا يوجد

اربع

شيء من الامرين الذي بين المجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما
فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب
اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب
الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها
والسبب الاخر المشروطة بالعلمية من حيث هو وصف سببية فلا يبقى فيه
سبب من حيث هو سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه من العدل ووزن
الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة
من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياس الامر
بضمتين فلما جاء اصمت بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير
محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالوزن التي تحقق فيها
العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم
ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء
منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا تقتضيه لوجود
السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء
مثل احمر علما اذا نكر عن هذا القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر
مع موافقته لما ذكر من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان

اذا نكر من

بغير مو

غير مستحسن لكن تنبيها على ذلك في نحو انصرف احمر علما اذا نكر والمراد بنحو
احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران
وامثاله ويخرج منه افعل للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالا
لاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك
افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف
بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة
الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية
بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبرها فيه وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل
والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث الى اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف
الاصل اعني حصر منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود و
ارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما
بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء
والارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم
من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية

واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية
بالتنكير والزايل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن
الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف
الاصلي بعد التنكير وان كان زايلا لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اي سيبويه
من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما اعتبارها في باب حاتم اي
كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان يعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية
ويحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير
منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص
والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية
الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية
المتحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزايلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية
الاصلية والعلمية في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير
احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع
متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير منصرف
باللام اي بدخول اللام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير
مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار

الزايلة

قد يكون

قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية
ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف
فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته
الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام
والاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله
الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من فذهب
الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين و
سقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم
يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله
وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان
كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا
او زالت احدهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او
الاضافة وان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابرهيم
وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما
في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المص غير
المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم
وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات

بحث المرفوعات

للذكور من الخيل وجمال سجلات اى ضخمات وكالايام الخالبات هو
اى المرفوع الذال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا و
هى الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها
لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع
المحلى انه فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يتحقق
الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا
كما سيجئ فمنه اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه
لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل
الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه
باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم
عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه
الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم
اعجبنى ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج من الحد
توابع الفاعل وكذا المراد فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير
التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما يشبهه فى العمل وانما قال
ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل

التفضيل

التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم و
احترز به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد
الى ضمير الشئ اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه
وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب
تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب
تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل
على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به و
طريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى
ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم
يجعله داخلا فى الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب
المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام زيد
فهذا المثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه فى زيد قائم ابوه فهذا المثال
لما اسند اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع ان يلى الفعل المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم
عليه شئ اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل
على ذلك اسكان اللام فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة

كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل
جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الا
ضمار قبل الذكر مط بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر
مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر
جزى ربه عني عدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه
بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم
ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزاء رب
الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع
فيهما لفظا اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم
ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد
ان يطلق على ما وضع بازاء الشيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب
مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية
نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا نحو ضربت زيدا او
مستكنا نحو زيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض
بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما
في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو

اغاضرب

انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه
الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما
في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة
وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولك ما ضرب زيد الا عمرا انحصار
ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من
قولك ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون
زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب عنه الحصر المطلوب و
انما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول
على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية
زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم
الفاعل لكن لا يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما
قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا
زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود
واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع مفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا
في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل
ضمير مفعول نحو ضرب زيد غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما

في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرو الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما
عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرو زيد او
اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير
متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول في هذه
الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا او
رتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما
في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال بتوسط
الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا
فانه يجب ح تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال
محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام
اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره واعادته الفعل دون الجزء لان
تقليل الجزء يوجب حذف الجملة وتقديره الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف
اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية
يزيد ابن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
ضارع اي ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال
المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد

الانفصال

بخصم

فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل
ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعاجزين والاذلاء
وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل بغير وسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه
ايضا من يسئل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما
يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطيا للسائلين بغير
وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل للقرينة الدالة على
تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين
استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام
الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل
صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذف فانه يجوز
الجمع بينه وبين مفسره كقولك جائني رجل اي زيد فتقديره الآية وان استجارك
احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك
الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغني عنه
ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم
بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل

فة

معه في مثل نعم جوابا **لمن قال اقام زيد** اي نعم قام زيد فحذف جملة
الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه في مقامه كالمفسر فجاز في الكلام استدراكه وانما قدر جملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قائم ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية لا اسمية **واذا تنازع الفعلان**
بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا وبكر كريم
وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان
التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا **بعدهما** بعديهما اي بعد الفعلين اذ المقدم
عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يحوي بسببه محل الثاني فلا
يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان
اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد
منهما على البدل ثم لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل
الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل
الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن
قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند
البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه

حرف لا

مؤداه مع

حرف لا يصح اضماره ولا بد ونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن
الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع هاهنا ما يكون طريق
قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع
في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب
الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق
القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت **فقد يكون** اي تنازع الفعلين
في الفاعلية بان يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر
فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية **مثل ضربني واكرمني
زيد** وقد يكون تنازعهما **في المفعولية** بان تقتضي كل واحد منهما
ان يكون ذلك الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعو
لية **مثل ضربت واكرمت زيدا** وقد يكون تنازعهما **في الفاعلية والمفعولية**
وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي منهما فاعلية اسم الظاهر
ومفعولية اسم الظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل
ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع
القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم الظاهر
والاخر مفعولية هذا الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف
اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين

كل واحد

فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع
الفعلين واتفاق الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين المختلفين
في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه
واحدا وانما لم يورد مثالا لهذا القسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من
المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال قسم الثالث وذلك
يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت
زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون
اسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع
تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيين اي اعمال الفعل الاول مع تجويز
اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان عملت الفعل الثاني
كما هو مذهب البصريين وبه بدأ لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل
الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف
على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا و
تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا
اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا

عن الاضمار

عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان
عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي
اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه
لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه
يلزم على تقدير اعماله اما اضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور
او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل
الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته واذا اقتضى المفعول حذفته
او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم محذور و
قيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة
تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا
هو وروايته المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول الفعل ا
لاول تحرزا عن التكرار لو ذكر ومن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
لو اضمر ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه اضمرت اي
المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف
احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر في الفضلة وان عملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذ جعلت

زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة
فلا محذور فيصح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني
لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم
ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى اللفظ
المتقدم ذكره رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع
من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار
فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول
في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر
مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا
يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني
اسنادا لا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة لتثنية وافراد
والا فالظاهر انه لا يتنازع فيها بين الفعلين في المفعول الثاني لان الا
ول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد
فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول
بقول امرئ

بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل
من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى
اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني
نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول
فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي
الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين قال قول امرئ القيس ليس
منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني
ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة
وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك
لان لو تجعل مدخولها المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما
منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
محذوف اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني
قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي حتى
يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من
المال ولكني اطلب المجد المؤثل امثالك واسعى له مفعول ما لم يسم
فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله
عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا والخبر لشدة

يسم فاعله
مفعول ما لم
بحث

اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلاً كل مفعول حذف فاعله اى
فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل
المتعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد
الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله فى حذف
فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلاً ان تغير صيغة الفعل الى
فُعِلَ اى الى الماضى المجهول ويُفْعَلُ اى المضارع المجهول فتناول مثل
مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرهما من الافعال المجهولة
المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه
لا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون
كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضربُ زيدٍ لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب
اعلمت لانه حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول
له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب
والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضُرِبَ للتاديب والمفعول معه
كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى
والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل

اما المفعول له

اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام
الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل
كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد
المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل
تعين اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل
فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا
ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها
ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة المفعول به مقام الفاعل
يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول
مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه
على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه
لدلالة الفعل عليه فى داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام
فتعين زيد الفاعل مثلها وان لم يكن اى لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع اى
جميع ما سوى المفعول به سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول
الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدية الى مفعولين ثانيهما غير الاول
اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية
بالنسبة الى الثانى لانه عاطٍ اى آخذ نحو اُعطِىَ زيدٌ درهما مع جواز اُعطِىَ

درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة
المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ
ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر
جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما و
اشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول
نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد
فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عمل لفظي
كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعوامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى
لئلا يخرج منه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر
وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين
او الصفة سواء مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية
مجريها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام نحو
كهل وما ومن ونقل عن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام
ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير
نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن
نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف
ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو

الضمير المنـ

كانت

الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله اراغب انت عن آلهتي يا واحترز به
عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو
كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول
من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي و
اقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو
اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها خبر ليس الا
جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر و
كون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور
احدها اقائمان الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدأ و
اقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون
فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران
كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان
الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه
ليس باسم المسند به اي ما يقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول
من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف

الخبر

المغاير للصفة المسند به المجرد لانه المذكور

المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد بالمسند به
المسند الى المبتدأ او تجعل البا بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ
وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير
للصفة المذكورة تاكيدا ثم اعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء
اي تجريد الاسم عن العامل اللفظي ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء
فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند
غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر فقال
اخرون ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان
مجردين عن العوامل اللفظي واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ
عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال
من حالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اي من اجل ان الا
صل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير
عايد الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع
قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي
اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جايز
وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان
للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو

الحكم على

الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل ان تخصصت
تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها
فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك فان العبد
متناول للمومن والكافر وحيث وصف بالمومن تخصص بالصفة فجعل
مبتدأ وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا
الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسئل المخاطب عن تعيينه فكانه قال
اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كاين فيها فكل واحد منهما
تخصص بهذه الصفة فجعل احدهما مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما
احد خير منك فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد
وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد
وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثله
قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في
موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه
محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده
يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة
الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان
مجي حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجي عدو والمهر ههنا الثاني لد بنباح غير

معناه وتشاءم به يكون شر لا خير فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه
شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر
عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة
مخصه ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار
علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص
بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت
سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار
فكانه قال سلامي عليك اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما
بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على
الفايدة لا على ما ذكر من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه
التكليفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض
الساعة لحصول الفايدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا
القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا
بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان
يشير الى ان الخبر للمبتدا قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة
اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية
لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها
لا يقتضي

لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن مبتدا من عايد يربطها به
وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم
الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر
تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا لقيام
قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه
ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا
اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او المكان او جار ومجرور فالاكثر
من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول
بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف
ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه
يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه
والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه
الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم
وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا
مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى يجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على
ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك

خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك
مبتدأ لكونه معرفة ومنع الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام
او كانا اى المبتدأ والخبر معرفتين متساويين ولا قرينة على كون احدهما
مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى اصل التخصيص
لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا
مثل افضل منى افضل منك رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى
للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا
يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل
زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور الاول
فلما ذكرناه واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا
كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل
او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان
قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا
التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمعه كما فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة
سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى

في التعريف او غيره متساويين صح

اما في الصور صح

وجب له

وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم
متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة
مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى
التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن مثل زيد اين ابوه اذ
لا يبطل بتاخيره صدرها له صدر الكلام لتصدره فى جملته او كان الخبر
بتقديمه مصححا له اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه
مبتدأ مثل فى الدار رجل فان فى الدار خبر مخصص للمبتدأ بتقديمه
كما عرفت فلو اخر لبقى المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام
اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا
يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن فى جانب المبتدأ راجعا الى ذلك
المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة مثل على التمرة
مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو
التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل
او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول
بالمفرد مبتدأ اذ فى تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى
التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة مثل عندى
انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصور

اثنين فصاعدا

لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف نحو زيد عالم وعاقل وبغير العطف نحو زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال ان المراد بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء به لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس الخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او الحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا الشرط في سببية الخبر فيصح دخول الفاء في خبره ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى شرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او بظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفا فيه ما ولا جملة فعلية هاهنا بالاتفاق وانما اشترط ان تكون صلته فعلا او ظرفا فاما ولا بالفعل ليتاكد مشابهته

الشرط لان

لذلك

الخبر كسببية الشرط

الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم اسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال الاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال للاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله درهم واما المثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخولها عليه لان صحة دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان لاختلاف الواقع بينهما والحق بعضهم قيل هو سيبويه فيها

ان المكسورة بعينها اى بليت ولعل فى المنع عن دخول الفا على الخبر والا
انها لا يمتنع عنده لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية
ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم
فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص
ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه
فاعتنى بقوله وذكره ولم يعتن بقول من هو سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين
لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فانما يدل على عدم منع ان المكسورة
عن دخول الفا على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن
عن دخول الفا قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول
الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ
لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه
ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك
فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال فى
نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف
جوازا مثل المبتدأ المحذوف فى قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته
عند ابصاره الهلال والهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة
الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصد المستهل

تعيين الشئ

تعيين الشئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون
ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا
يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا
لقيام قرينة من غير اقامة الشئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى
قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على مذهب الصحيح كما نص عليه صاحب
اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف من
غير ان يسد مسده اى ففى وقت خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر
لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى فى تركيب التزم
فى موضعه اى فى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على
ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى
لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود
وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام
قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا
يجب حذفه كما فى قوله ولولا خشيت الرحمن عندى جعلت الناس كلهم
عبيدى ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل بفعل مقدر
اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى رافعة للاسم الذى بعدها

وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او بتاويله منسوبا الى الفاعل او المفعول
او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك
مثل ذهابي راجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا
قائما او قاعدين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب
ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا
حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد
عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطها العامل في الحال واقيم الحال
مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم
مقام الخبر فيكون الحال قائم مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات
كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسه قائما اذا اردت
الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسي قائما اذا كان حالا عن الفاعل او خبر
ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ملابس قائما
ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد
اي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال واقام
الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا
يكونون مستريحين من التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي
زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ فيلزمهم حذف الخبر

ما نقول

من غير سد مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدلالة ليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف
الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان
هذا مبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما
وثالثها كل مبتدأ مشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء
بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون
مع ضيعته فهذا الخبر وجب حذفه لان الواو التي تدل على الخبر الذي
هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما
به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقائك
قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف والجواب
القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل
مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف
الخمسة الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه
الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل
المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها
المسند الى شيء اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله

التی
المسند شامل لخبر کان وخبر المبتدأ وخبر لا لنفی الجنس وغیرها وبقوله بعد
دخول هذه الحروف اخرج جمیعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف علیها
ورودها علیهما لایراث اثرها فیهما لفظا او معنی فلا ینقض التعریف
بمثل یقوم فی مثل قولنا ان زیدا یقوم ابوه فان یقوم ههنا من
حیث اسناده الی ابوه لیس مما یدخل علیه ان بهذا المعنی بل انما دخل
علی جملة یقوم ابوه فلا یحتاج الی ان یجاب عنه بان المراد بالمسند المسند
الی اسماء هذه الحروف ویلزم منه استدراک قوله بعد دخول هذه
الحروف ولا الی ان یجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فیحتاج الی
تاویل الجملة بالاسم حیث یکون خبرها جملة مثل ان زیدا یقوم مثل
قائم فی ان زیدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف امره کامر خبر
المبتدأ ای حکمه کحکم خبر المبتدأ فی اقسامه من کونه مفردا وجملة ونکرة و
ومعرفة وفی احکامه من کونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفی شرایطه
من انه اذا کان جملة فلا بد من عاید ولا یحذف الا اذا علم والمراد ان
امره کامره بعد ان صح کونه خبرا لوجود شرایط وانتفاء موانعه ولا یلزم
من ذلک ان کل ما یصح ان یکون خبر المبتدأ یصح ان یقع خبرا لباب
ان حتی یرد انه یجوز ان یقال این زید ومن ابوک ولا یجوز ان
یقال ان این زیدا وان من اباک الا فی تقدیمه ای لیس امره کامر

خبر المبتدأ

خبر المبتدأ فی تقدیمه فانه لا یجوز تقدیمه علی الاسم وقد جاز تقدیم
الخبر علی المبتدأ وذلک لان هذه الحروف فروع علی الفعل فی العمل فاراید ان
یکون عملها فرعیا ایضا والعمل الفرعی للفعل ان یتقدم المنصوب علی المرفوع
والاصل ان یتقدم المرفوع علی المنصوب فلما اعملت العمل الفرعی لم یتصرف
فی معمولیها بتقدیم ثانیهما علی الاول لکی یتصرف فی معمولی الفعل لنقصانها
عن درجة الفعل الا ان یکون الخبر ظرفا ای لیس امره کامر خبر المبتدأ فی
تقدیمه الا اذا کان ظرفا فان حکمه اذن حکمه فی جواز تقدیم اذا کان ا
لاسم معرفة کقوله تعالی ان الینا ایابهم وفی وجوبه اذا کان الاسم نکرة نحو
ان من البیان لسحرا وان من الشعر لحکمة وذلک لتوسعهم فی الظروف
ما لا یتوسع فی غیرها خبر لا التی لنفی الجنس ای لنفی صفته اذ
لا رجل قائم مثلا لنفی القیام عن الرجل لا لنفی الرجل نفسه هو المسند
المشعر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وکان وغیرها بعد دخولها
ای بعد دخول لا یخرج به سایر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فی
خبر ان فلا یرد نحو یضرب فی لا رجل یضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظریف
انما عدل عن مثال المشهور وهو قولهم لا رجل فی الدار لاحتمال حذف
الخبر وجعل فی الدار صفة بخلاف ما ذکر لان غلام رجل معرب منصوب
لا یجوز ارتفاع صفته علی ما هو الظاهر فیها ای فی الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظریف

الذی جمع خبر
حیث

ظرفية و لا حال لان الظرفية لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا
يلزم الكذب بنفي ظرفية كل غلام رجل و يكون مثالا للنوع نحوها الظرف
ونحوه ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل
للدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله و
بنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم
واجب والمراد انهم لا يثبتوا اصلا لا لفظا ولا تقديرا بل فيقولون معنى
قولهم لا اهل و لا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى خبر يريدون تقدير
يحملون ما ترى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما
ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر
وبهذا تعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل
مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا و بما عرفت من
معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما و لا
رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة
بخلاف ما فانه تعمل في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان
بالابتداء كما كان قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القران نحو ما هذا
بشرا وهو اى عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهته

تقدير

لابليس

لا بليس لان ليس لنفي الحال و لا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا
بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي
الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر و
لا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات
ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما
بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال **المنصوبات**
هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما
وهي اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات
واباك ومسلمين فمنه اى من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول
المطلق انما سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء
او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح
اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال
المفعول به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم
ما فعله فاعل فعل المراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح

عن نيرانها

مسلمين

المذكور

تعريف مفعول مطلق

اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل
مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما
فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه
المصادر كلها مذكورة صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا
حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا فخرج به المصادر التى
لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعنا صفة
ثانية للفعل وليس المراد به ان معنى الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم
فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال
الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا فى قولك ضربته تاديبا فانه وان
كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل
وكذلك خرج به مثل كراهتى فى قولك كرهت كراهتى فان للكراهة
اعتبارين احدهما كونها بحيث قائمة بفاعل الفعل المذكور واشتق
منها فعل المسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانى
كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار
الاول كما فى قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت
بعده بالاعتبار الثانى كما فى قولك كرهت كراهتى فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع

الفعل على

نحو ... فيه معنى الفعل ... ضربا

الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على ا
لمحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن
فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض
انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلست
جلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اى الذى للتاكيد
لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات
الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اى الذين هما للنوع والعدد
نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول
المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت
جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له
عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت
نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا
كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم
فخير اسم التفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه
لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا
موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا

اى سماعيا

ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة
اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن
والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا
اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى
هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت
الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس
من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام
نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
حذفا وجوبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابطة كلية يحذف معها
الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع ما وقع اى مفعول مطلق
وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد يسير
سيرا لا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل على الاسم لا يكون المفعول المطلق خبرا
عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال داخل على اسم لانه لو دخل على
الفعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما
وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا
عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع

المفعول المطلق

المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه
فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما
فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا اذا
وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد هذا ان مثالان لما وقع
مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع فى موقع
الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ والى ما يشبه
به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما
وقع بعد معنى نفى وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع مكررا
منها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
فيها ما وقع اى موضع مفعول المطلق وقع تفصيل الاثر مضمون جملة
متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول
وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة
نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما
فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب
من شد الوثاق اما المن واما الفداء ففصل الله تعالى سبحانه هذا
لغرض المطلوب بقوله فاما منا واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد
واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق

وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد
صوت صوت حسن لانّه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على
فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحا
لانّ زهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو [illegible]
صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كاين بمعناه اى بمعنى
المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت
حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معنا
واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت بزيد
به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشئ
صوتا تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله
له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت
ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له ونحو مررت
به فاذا له صراخ صراخ الثكلا اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات
مفقود ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول
مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول
المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا
مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لانّ مضمونها الاعتراف

لا محتمل

بمعنى صوّت

وانما اورد مثالين لان المصدر الاول مضاف الى المتكلم والثانى الى الموضح

الاعتراف اقرار

ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى
نفس المفعول المطلق لانّه انما يؤكّد نفسه وذاته لا امرا يغايره
ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة يحتمل
غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حقّ حقا من حق يحق
اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم
ولها محتمل غيره لانّها يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل و
يسمّى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره اى غير المفعول المطلق
لانّه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكّد نفسه من
حيث هو محتمل الجملة فالمؤكَّد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف
الاحتمال فيه يغاير المؤكِّد اسم فاعل من حيث انّه منصوص عليه
بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد به انّه تاكيد لاجل غيره ليندفع غيره
وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد تاكيد لنفسه انّه تاكيد لاجل
نفسه لتكرّره وتقرّره بحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة
التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بدّ فى تتميم
هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنّى مضافا الى الفاعل او المفعول
لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرّتين اى رجعا مكرّرا كثيرا
وفى جعل المثال من تتمّة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك

اصله ألبّ لك البابين اى اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن
مكانى اقامة كثيرة متوالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد
الى الثلاثى بحذف زوايده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف
المصدر اليه ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى الب فلا يكون
محذوف الزوايد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا
بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى لنفسه بخلاف الب
فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه
فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد
بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم
يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون
فى مررت بزيد ان المرور وقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل
الثلاثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه
بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرة للفعل
الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل
اعتبر اسناده الى ما هو الفاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد
فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله
ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع

عليه فعل

عليه فعل الفاعل بدل الحكمى المعتبرة اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم
يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرناه ظهر فايدة ذكر الفاعل فلا يرد
انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيد
وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو
ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
فى العمل فيعمل فيه متقدما او متاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه
الحبيب اتمنى واما وجوبا ففيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من
رايت ومن تكرمه يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوع الفعل
فى حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل
فى المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال
من اضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التى هى
السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة
الحالية ووجوبا فى اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف
فى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها
بالنسبة الى هذه الابواب الاقل من تلك المواضع الاربعة سماعى
مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة معدودة مسموعة بان يقاس
عليها امثلة اخرى نحو امرا ونفسه اى اترك امرا ونفسه والمنتهو خيرا

كلم اى او انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا و
سهلا اى اتيت اهلا اى مكانا مأهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب
ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثالث من تلك المواضع المنادى
المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا
ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء
ويا جبال ويا ارض فانها نزلت او لا منزلة من له صلاحية النداء ثم
ادخل عليه حرف النداء وقصد نداءها فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف
المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله
منزلة المنادى وقصد نداءه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا
افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما
قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا
محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى
ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه
ايضا انه داخل فى المنادى بحرف نايب مناب ادعو من الحروف الخمسة
وهى يا وايا وهيا واى والهمزة احترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا
او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب
لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلته مقدرة مثل يوسف اعرض

من هذا اى

عن هذا اى يا يوسف اعرض عن هذا والنيابة اى نيابة لفظية بان يكون
النايب ملفوظا او تقديريا بان يكون النايب مقدرا كما فى المثالين
المذكورين او للمنادى والمنادى اى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا
يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف
الفعل الناصب حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء
عليه وافادته فايدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال
ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواته اسماء افعال فعلى هذين المذهبين
لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف
وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة
اى الفعل والفاعل مقدر اتفاقا فعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر اتفاقا وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل
والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى يبنى المنادى وقدم بيان البناء و
المخفف والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاهتمام
فى بيان المهم النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اى على
الضمة او الالف او الواو التى يرفع بها المنادى فى غير صورة النداء والفعل
مسند الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم
غير ملايم لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا

ولا مشبه مضافا وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ولكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو وفي نسخة يخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له ان حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم للمظلوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت الاسم على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل

بعطفه

بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما وجب اعراب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته الحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي واللام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرها وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد باسم الفاعل يستغيث بالمهدد باسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فينقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء وللدواهي ليس الماء وللدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر فيما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره للاختصاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام تقتضي الجر

والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه
بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اى ينصب بالمفعولية
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام والالف
لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب
وهى المفعولية متحققة فيه وما غيره منفى عن حال التنوع ما سوى المفرد
المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما
ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة
فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
والقسم الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا
جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل
يا رجلا مقول لغير معين اى لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب
رجلا لا تقييد له لانه كان منصوبا لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو
ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص
لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين سهل تصور
انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال
الثانى يحتمله فيمكن ان يريد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم
من ان يريد بها معينا فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه

او غير معين بتمامه

الامثلة

الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له
على حدة وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيل
المنادى بكونه مبنيا لان التوابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المنادى
المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المنادى المستغاث بالالف لا يجوز
فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع
بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة
بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفرد اعم
من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه
مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما
انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة
اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة فى جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجهِ ويا زيد الحسنُ وجهُهُ والحسنَ وجهَهُ
ولما لم يجر حكم الآتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه
مطلقا بل لا بد فى بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا الحكم فيها
وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اى المعنوى لان التاكيد
اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد
يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد

بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف غير الممتنع دخول
يا عليه فان حكمهما غير حكمهما كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر
لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه
وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا
منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد
العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر استعمالا ويا غلام
بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف
في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية على تقدير
مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره
حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء
النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه
لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا
فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان
كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه

فكالخليل

فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى
مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم
الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس
مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة
عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة
بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت توابع مضاف منادى تنصب
نفسها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم
كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف
البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام
يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير
ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه
فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما
حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو
المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادى
مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء
مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا فهذا الحكم غير مقيد بحال
من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف

او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعاً
جبلاً ويا زيد رجلاً صالحاً والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد اخا عمرو و
يا زيد وطالعاً جبلاً ويا زيد ورجلاً صالحاً والعلم اى علم المنادى المبنى على الضم
اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم
من اختيار الفتح المبنى عن جواز الضم لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف
بابن مجرد عن التاء او ملحق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن
وموصوفه كما هو متبادر الى الفهم فيخرج عنه نحو يا زيد الظريف ابن عمرو
مضافا اى حال كون الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز
فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه
لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف
فخففوه بالفتحة التى هى حركت الاصلية لكونه مفعولا به فاذا نودى معرف
باللام اى اذا اريد نداؤه مثل يا ايها الرجل بتوسط اى مع ها بين
مفعول بحرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف
بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا يعنى العرب رفع الرجل
وان كان صفة وحقها جواز الامرين اعنى الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل
مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة
البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء

فان جواز الضم

منادى

وهذ بمنز

وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا
لم يذكر هنالك ما يخرج صفة الاسم المبهم من تلك القاعدة وتوابعه
بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة
نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى
معرب وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء
على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما
كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله
الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها [illegible] ثم ادغمت
اللام فى اللام فصار الله ولزمت الكلمة لا يقال فى سعة الكلام لاه
ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز
ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن
ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا
عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس
فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه
القاعدة فى التى فى قولهم من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل
عنى لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه
بالشذوذ وكذا فى الغلامان فى قولهم فيا الغلامان اللذان فرا اياكما
ولعدم جريان هذه القاعدة فى الغلامان

ان تكبسان فى الانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذ وذلك اى
وجاز ذلك فى مثل يا تيم تيم عدى فى تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المضموم
صورة وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب وفى الثانى
النصب فحسب اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر
والنصب على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى فاصل
بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدى
المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافى اجاز الفتح مكان
النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب الثانى
كما فى يا زيد بن عمرو وتعين النصب فى الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف
وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر والبيت لجرير
حين اراد عمر بن لجأ التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم لا تتركوا
عمر ان يهجونى فيلقينكم فى سوءة اى مكروه من قبلى يعنى مهاجته اياهم و
لمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامى
وسكونها يا غلامى واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة
احترازا عن نحو يا فتاى مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان
يقعان غالبا فى النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود غيره فيقصد
الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص عنه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى
وتوجد

بوجهين

بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف و
الفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان وان كانا واقعين فى
المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى كذلك بل فيما غلب
عليه الاضافة الى ياء المتكلم او اشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة
بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى
يا غلام بالفتح بحذف الالف اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى
المضاف الى الياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها وقفا اى فى حالة الوقف
تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل
وقالوا اى العرب فى محاوراتهم يا ابى ويا امى على الوجوه الاربعة كساير
ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه آخر زيدت عليها لكثرة استعمالهما
فى كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء
فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة
الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائهما مجرى المفرد المعرفة
ولم يذكره المصنف للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا
بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين
العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة
هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال

اى قالوا يا ابت يا امت ع

لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت امّ و يا بنت عمّ على الوجوه ا
الاربعة مثل باب غلامى فقالوا يا ابن امّى و يا ابن عمّى بفتح اليا و سكونها
و يا ابن امِ و يا ابن عمِ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة و يا ابن امّا و يا ابن عمّا
بابدال اليا الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم
يا ابن امَّ و يا ابن عمَّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال
وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع
فى بيانه فقال وترخيم المنادى جايز اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة
الشعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو فى غيره
اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا فى سعة الكلام
وهو اى ترخيم المنادى حذف فى اخره اى فى اخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف
لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف
مخصوصا بترخيم المنادى و يعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة و يمكن
حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير
المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على تقدير الاول او
شرط الترخيم المطلق اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ×
ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه
بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخرا جزء المنادى

نظر الى المعنا

نظرا الى المعنا ولا من الثانى لانه ليس اخر الاجزاء المنادى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم
فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لانه مجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء
فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصايص المنادى
ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب
لانه غير داخل فى المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ من قوله ولا مندوبا فكانه من تصرف
الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب
فيه زيادة الالف فى اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم
للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير وشرط الرابع
احد الامرين وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة
احرف لان العلمية تناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته
يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى وزيادته على الثلثة لم يلزم نقص
الاسم الذى فى حكم المعرب عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما للحرف
اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما و لا زايدا على الثلاثة لان
وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا
يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ابقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم
على حرفين لان بقاء ذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا من
ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف

الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة
استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال
فان كان في اخره اي اخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما
زيدتا معا واحتوز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا
ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة
اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم فانه حمل على ما هو مذهب غيره لانه
يكون من باب عمار ومروان او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن
لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء
وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير
منها في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها
من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج
عنه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان في اخره حرف صحيح
قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا
يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب واعلم ان اخذ
هذا القيد في تعدد زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف
زيادته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران
في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا

واما في الثاني

واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد
المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركب ويعلم من بيان
شرايط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين
حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله
منزلة تاء التانيث في كون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء
وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف
واحد لحصول الفايدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال
في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه
فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال
الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفي يا ثمود
يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل
تس للتقليل اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه فكأنه
لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل
فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل
اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد الضمة في حرم قلبت الواو ياء وكسرت ما قبلها
كما في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كروا اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها +

وقد استعملوا اي العرب صيغة النداء يعني ياء خاصة في المندوب لانه لا يدل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بياء او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه وآه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ووا ويلاه

واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف وجاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت وا غلامكيه

لا وا غلامكاه

لا فاغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة المخاطبين قلت وا غلامكموه لان الميم اصله الضم ولا وا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجازت لك اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والمتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يجيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح اجاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيدا الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غيره بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن

الهی احمد ادرکه کس

لا انه منادی والاشارة ای مع اسم الاشارة لانه کاسم الجنس فی الابهام والمستغاث والمندوب
لان المطلوب فیهما مد الصوت وتطویل الکلام والحذف ینافیه فبقی علی هذا من المعارف
التی یجوز فیها حذف حرف النداء العلم سواء کان مع بدل عن حرف النداء کلفظ الله فانه
لا یحذف منه الا مع ابدال المیم المشددة منه نحو اللهم او بغیر بدل نحو یوسف اعرض عن هذا
ای یا یوسف ولفظة ای اذا وصف بذی اللام نحو ایها الرجل ای یا ایها الرجل او بالموصوف
بذی اللام نحو ای هذا الرجل ای یا ای هذا الرجل فلا یجوز الحذف من ای هذا من غیر ان یتصف
هذا بذی اللام والمضاف الی ای معرفة کانت نحو غلام زید افعل کذا والموصول نحو من
لا یزال محسنا احسن الی واما المضمرات فتشذ ندائها نحو یا انت ویا ایاک وشذ حذف حرف النداء
من اسم الجنس فی اصبح لیل ای صر صبحا یا لیل حذف حرف النداء من اللیل مع انه اسم جنس
شذوذا قالته امرءة امرء القیس حین کرهته وفی افتد مخنوق ای یا مخنوق قاله شخص
وقع فی اللیل علی نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع
انه اسم جنس شذوذا وفی اطرق کرا ای یا کروان وفیه شذوذان حذف حرف النداء مع
اسم الجنس وترخیم غیر العلم قیل هو رقیة یصیدون بها الکروان ویقولون اطرق
کرا اطرق کرا ان النعام فی القری فیسکن ویطرق حتی یصاد والمعنی ان النعام
الذی هو اکبر منک قد اصطید وحمل الی القری فلا تخل وقد یحذف المنادی لقیام قرینة
جوازا نحو الا یا اسجدوا بتخفیف الا علی انه حرف تنبیه ویا حرف نداء ای یا قوم اسجدوا
والقرینة امتناع دخول یا علی الفعل بخلاف قراءة الا یسجدوا بتشدید اللام فانه

لیس من

لیس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فی لام ویسجدوا فعل مضارع
سقط نونه فی النصب الثالث من تلک المواضع الاربعة التی وجب حذف ناصب المفعول
به فیها ما ای مفعول به اضمر ای قدر عامله الناصب له علی شریطة التفسیر
الشریطة ذات الشرط فی معنی واحد واضافتها الی التفسیر بیانیة ای اضمر عامله بناء علی
شرط وهو التفسیر العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بین
المفسر والمفسر وهو ای ما اضمر عامله علی شریطة التفسیر کل اسم بعده
فعل او شبهه احترز به عن نحو زید ابوک ولا یرید به ان یلیه الفعل او شبهه
متصلا به بل ان یکون الفعل او شبهه جزء الکلام الذی بعده نحو زیدا عمرو
ضربه وزیدا انت ضارب به مشتغل ذلک الفعل او شبهه عنه ای عن العمل
فی ذلک الاسم بضمیره ای بالعمل فی ضمیره او فی متعلقه او متعلق ضمیره وحاصله
ان یکون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فی ضمیر ذلک الاسم او متعلقه
فارغا عن العمل فیه بسبب ذلک الاشتغال لا بسبب آخر بحیث لو سلط
بمجرد رفع ذلک الاشتغال علیه ای علی ذلک الاسم هو ای احد الامرین
الفعل وشبهه بعینه او مناسبه ای ما یناسبه بالترادف او باللزوم لنصبه
ای لنصب احد هذین الامرین الفعل او شبهه الاسم بالمفعولیة کما هو الظاهر
المتبادر فقید الاشتغال بالضمیر او متعلقه خرج نحو زیدا ضربت وبقید الفرغ
عن العمل فیه بعمرو ذلک الاشتغال خرج نحو زید ضربته فان المانع من عمل

عامله

ای یتعلق ذلک الاسم

ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه
ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد كنت اياه
وههنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال
الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل
بالمتعلق ولا يتصور فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد
المص اربعة امثلة ثلاثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد منها للمشتغل
بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير المثال المشتغل الى المتعلق كما لا يخفى نحو
زيدا ضربته مثال للفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به
مثال للفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت
بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال للفعل المشتغل
بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال للفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس
للمحبوس عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني
الفعل المضمر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت مقدر فان الاصل فيه
ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى
هذا القياس جاوزت فانه مفسرها بمرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر

بما يستلزم

بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولا
بست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار
على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه
الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص بقوله ويختار في الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لتجرده عن العوامل اللفظية ليصح رفعه بالابتداء
ويرجح بالابتداء عند عدم قرينة خلافه اي قرينة يرجح خلاف الرفع يعني
النصب لان قرينتي المصححة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير
قرينة مصححة للنصب فمتى لم يوجد للنصب قرينة اخرى ترجح الرفع بسلامته
عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن
يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة المرجحة للنصب
كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل
المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته
فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهو اقوى
لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية
فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها ما يعتد بالسلامة عن الحذف وانما
قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه
فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجي

لانها لم يذكر بعدها معمولها

الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور المفاجأة
في كونه مما توافق القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع
فان اذا المفاجأة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف
من ان اذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته وقوعها
بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف
جملة التي هو فيها على جملة الفعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب
بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت
فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس ... لم ولما ولن من
هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا
ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الا
ستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع
في اسم الاستفهام نحو من زيد اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشتمل
نحو هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه
بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة
على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة
على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي
يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي نحو زيدا اضربه وزيدا

لا تضربه

لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث
وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل
اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل
تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس
المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في
هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم
المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى
المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب
ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما
معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب
في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا
وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم
على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه توهم كون بعض الاشياء الموجودة
غير مخلوق الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد
ويستوي الامران الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك

اعلم ان الراجح بعد الواو ... لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فعلى هذا ينبغي ان يكون في المعطوف عليه الضمير

(اى وان لم يجئ عنده او ورد)

٥ و الّا لا يصحّ العطف على الصّغرى لعدم الضمير اى يستوى الامران اى
الرّفع والنّصب فيما اذا عطفت الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة
ذات وجهين اى جملة اسميّة خبرها جملة فعليّة فيصحّ رفعه بالابتداء و
نصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التّناسب فيهما ففى الرّفع
تكون اسميّة فتعطف على الجملة الكبرى وهى اسميّة وفى النّصب تكون
فعليّة فتعطف على الصّغرى وهى فعليّة فان قلت السّلامة من الحذف
مرجّحة للرّفع قلنا هى معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت فى
القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا
هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدا فالصّغرى اقرب ويجب النّصب اى نصب
الاسم المذكور بعد حرف الشّرط والمراد ههنا ان ولو فانّ امّا وان كانا
من حرف الشّرط فحكمهما لما سبق من اختيار الرّفع مع غير الطّلب واختيار
النّصب مع الطّلب وكذا يجب نصبه بعد حروف التّحضيض وهو هلّا ولولا
ولوما والّا وانّما يجب النّصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا
نحو ان زيدا لضربته ضربك مثال لحرف الشّرط والّا زيدا ضربته مثال لحرف
التّحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة (كان)
التّفسير فانّ زيدا فيه وان يظنّ فى بادى النّظر انّه ممّا اضمر عامله على
شريطة التّفسير والمختار فيه النّصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف

الاستفهام

الاستفهام لكن يظهر بعد تحقيق النّظر انّه ليس منه فانّه وان صدق عليه انّه اسم بعده فعل (النظر دقيق)
مشتغل عنه بضميره لكنّه ليس بحيث لو سلّط عليه هو او مناسبه لنصبه لانّ ذهب به لا يعمل
فيه النّصب وكذا مناسبه اعنى اذهب فان قلت لا نسلّم لمناسب فى اذهب فليقدّر مثلا
اخبر بنصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذّهاب به
او يلابسه احد بالذّهاب به او اذهب به احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او
يلازمه مع اتّحاد ما اسند اليه فالاتّحاد فيما ذكرته مفقود فاذا كان الامر كذلك فالرّفع
لازم اى رفع زيد فى المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعوليّة فليس من باب (الاضمار)
على شريطة التّفسير فكيف يكون ممّا يختار فيه النّصب وكذا اى مثل ازيد ذهب به قوله
تعالى كلّ شيء فعلوه فى الزّبر اى فى صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة (التّفسير)
لانّه لو جعل منه لصار التّقدير فعلوا كلّ شيء فى الزّبر فقوله فى الزّبر ان كان
متعلّقا بفعلوا فسد المعنى لانّ صحايف اعمالهم ليست محلّا لفعلهم لانّهم لم يوقعوا فيها فعلا
بل الكرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انّه خلاف ظاهر الآية فات
(رقيب وعتيد)
المعنى المقصود اذ المقصود انّ كلّ شيء هو مفعول لهم كائن فى الزّبر مكتوب فيها موافقا لقوله
تعالى وكلّ صغير وكبير مستطر لا انّ كلّ شيء كائن فى صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرّفع
لازم على ان يكون كلّ شيء مبتدا والجملة الفعليّة صفة لشيء والجارّ والمجرور فى محلّ
الرّفع على انّه خبر للمبتدا تقديره كلّ شيء هو مفعول لهم ثابت فى الزّبر بحيث لا يغادر
(وكذا)
صغيرة ولا كبيرة واعلم انّه قد سبق انّ الاسم المذكور اذا كان بعده الفعل المشتغل عنه بضميره

او متعلقه امرا او نهيا فانه المختار فيه النصب فالظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة هذه لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا الاخراجه منها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفا فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط للدلالة على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط فهما جملتان مستقلتان عند سيبويه اما الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي الحكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة الاخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي يكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع

الرابع

الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذرته ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر محذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد في المعطوف من ضمير كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقديره او ذكر معمول بتقدير اتق محذرا منه مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اتق نفسك والاسد ثم حذف الفعل لعدم الفرصة فصار اللفظ الى اصله وهو ضمير لكنه صار منفصلا لعدم ما يتصل به فصار اياك والاسد اياك اصله اتقك والاسد فكره اجتماع الضميرين كما ذكر وعدل عن الثاني الى لفظة النفس فصار اياك والاسد واياك وان تحذف مثال الاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك ونفسك من حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير بين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرهما منهما الا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقديره اتق في اول النوعين

غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد
وبخ وتقدير بعّد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق
لا على تبعيده منه فالصواب ان يقال بتقدير بعّد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعّد ونحّ
في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى
بعّد نفسك عما يوذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور
قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا
وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة
عن الحد وبدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من
الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك
وان تحذف تقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان
تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياسي ولا تقول في المثال الاول:
اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن
بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياسي
مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

المفعول فيه

المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر
او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل
لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل
سواء ذكر

سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وبقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه
نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور
لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه ما فعل
فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر
في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث
انه فعل فيه فعل المذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه
ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل
مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور
الا لزيادة توضيح وتصوير المعرّف وقوله من زمان او مكان بيان لما
الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم
كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها
وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم
لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به
بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه
ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها
يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك
اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة

فان قلت لم كان ظرف الزمان مبهما كان او محدودا ينتصب بتقدير في والمكان لا ينتصب الا مبهما كان قلنا لما كان ظرف الزمان احد مدلولي الفعل لان مدلول الفعل ثلاثة الحدث والزمان والنسبة الى الفاعل فلهذا يعمل الفعل فيه بلا واسطة بخلاف المكان

كالمصدر والجمل وضمنها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية
نحو صمت دهرا او افطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك
اى تقدير فى حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست خلفك والا
اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا تقبل تقدير فى اذ لم يمكن حمله
على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست فى المسجد وفسر المبهم
من المكان بالجهات الست وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
وما فى معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع
الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية
الجائز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى
وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى ولم
يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامها
كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست
مكانك لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل
عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا
لابهامه على الاصح اى على مذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به
لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعمال دخلت بحرف الجر لكثرة حذف فى كثرة
استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه

ولا شك

ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب
المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به
لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان
ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى
جزء من البلد ~~فكما يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار~~ كذلك يصح ان تقول
ضربت فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال
الداخل فى البلد دخلت الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد فنسبة الدخول
الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها فلا يكون
الدار مفعول فيه بل مفعول به وقيل معناه على الاستعمال الاصح
فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن
الاصح استعماله بدون فى ونقل عن سيبويه ان استعماله بفى شاذ
وينصب اى مفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
فى جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر فى المفعول به

المفعول له

المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج
به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث
مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا

كما اذا قلت تاديبا فى جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احترز عن
نحو اعجبنى التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو اى الفعل الذى
فعل لاجله مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا المراد المذكور معه فان قلت
هو مذكور معه فى ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور معه فى التركيب الذى هو فيه
ويرد نحو اعجبنى التاديب الذى ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ان يكون
معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل
وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت
عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود
انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل
فى المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاجى فانه اى المفعول له عنده
اى عند الزجاجى مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين
ادبته بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب
وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاجى بان صحة تاويل نوع بنوع لا تخرجه عن
حقيقته الا ترى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد
راكبا جاء زيد فى وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى
شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام
فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده

وهل كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم
تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب فى تعليلات
الافعال فلا تقدر غيرها من نحو من او الباء او فى مع انها من دخل المفعول له
كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا
حرمنا وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار فى هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام
عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية وكان الاصل ابقائها فى اللفظ والنية
فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون فى حذفها من
اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل الى تقدير اللام
فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترز عما اذا كان عينا نحو
جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل عامله احترز به عما اذا
كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور فى الوجود
اى بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب
واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من
زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود بعض
زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين
فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعنى شهود
الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له فى الوجود نحو اكرمتك

اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشرايط لانه بهذه الشرايط
يشبه المصدر فتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل

المفعول معه

شيء منها المفعول معه هو الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له
في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم
يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه
وله والضمير المجرور في معه راجع الى اللام واعتذر عن تعبيره عما جوزه بعض
النحاة من اسناد الفعل الى الظرف اللازم النصب وتركه منصوبا جاريا على
ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة
النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل
وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله الضمير الراجع الى المصدر
اى حيل الحيلولة لان بين اللازم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه
الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى المصدر والضمير المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو واحترز به عن المذكور
بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو
لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو
استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان الفعل
لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اى معنويا نحو ما لك وزيدا اى ما

تصنع وا

تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد
نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا
ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل
الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور
النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى
مع وانما وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها
معنى الجمع فيناسب معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث
فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا
وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا او
لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية جايزان نحو
جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اى وان
لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب نحو جئت وزيدا فان العطف فيه يمتنع لعدم
الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا
معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا
يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو
ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه
سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف

على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جايز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال
عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل
في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله نحو ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا
ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو

الحال

والحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او
مفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة تخرج ما يبين
الذات كالتميز وباضافتها الى الفاعل والمفعول تخرج ما يبين هيئة غير الفاعل
او المفعول كالصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية تخرج
صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على الهيئة الفاعل او المفعول مطلقا
لا من حيث هو فاعل او مفعول به وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج
منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل او المفعول
الذي وقع الحال عنه اى لفظا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام
سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه
والمراد بالفاعل او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال
عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل

ضربت الضر

ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال
عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام
المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم
حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم حنيفا مقام
بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه ميتا مقام ياكل لحم اخيه او كان المضاف
فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال
عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه
فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن
في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة
الماضي المعلوم من باب تفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول من
باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال
من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول
الا الداخل لما وقع حالا من المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي
الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هو باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة
وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن

الكلام

فى الظرف انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظا حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوى لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر فى نظم الكلام اشير وانبه ويصير زيد به مفعولا لا لفظيا بل مفعوليته انما هى باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القايم حالا فهى معنوية لا لفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد فى الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه فى نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمنى والترجى والتشبيه فى نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله فى الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اى شرط الحال ان تكون نكرة لكونها خبرا فى الحقيقة عن ذى الحال وحق الخبر ان يكون نكرة لان النكرة اصل والغرض منه وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض

وان يكون

وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه فى المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اى ليس اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة فى جميع موادها بل فى غالب موادها اى اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءنى رجل من بنى تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة فى حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الانتقاض للنفى نحو ما جاءنى رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءنى راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال فى هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه فى بعض المواد تنافى الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اى ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض

بلفظ الخطاب

ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها فى بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحو مثل فعلته جهدك متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة تاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك وينفرد وحده اى انفراده ويجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة كما ان حسن الوجه فى صورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم يكن بينها تخصص شائبة بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانها فى المعنى مبتداء وحكم لئلا يلتبس بالصفة فى النصب مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم طرد ذلك فى سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اى الحال مطلقا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل وتقدمت فيما قبل العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف ولا يتقدم على هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان زيد

بخلافها

فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتداء على الحال نحو زيد قائما فى الدار فاما مع تاخر المبتداء عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى لتوسعهم فى الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى واما اذا جعلت داخلا فيه كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثانى لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوى كذلك لا يتقدم على ذى الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتنى عن الشباب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم

عن هذا الاستدلال يجعل كافة حالاً عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها
صفة لمصدر اي رسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية
والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا
او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من
الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا
اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب
في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه
حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين جاءا
حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول
البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا
او ارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا
عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق
بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه
والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية
وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة
الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت
به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه وقال الشيخ الرضي

واما الضمير

واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم
ومع هذا فلا ادري باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب
بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا
ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة
بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله
فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها
على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا امثالها ولكن يجب ان تكون الجملة
الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي
الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان
يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها
بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة
تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية
والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا منفيا [او ماضيا مثبتا]
فهذه خمس صور فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير
معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية
القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او
بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله تعالى

كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما
يكون في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو وتقول هو الحق لا شك فيه وذلك
لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده
على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته
فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التى يكون
الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم
لاسم الفاعل المستغنى من الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اى ما سوى الجملة
الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على المضارع
المنفى او الماضى المثبت او المنفى بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير
ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى نحو
جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد لا يتكلم غلامه او جاءني زيد وما
يتكلم عمرو والماضى المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج
غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو جاءني زيد وما خرج غلامه
او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضى
المثبت لا المنفى من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضى الى الحال لفظا على الماضى
المثبت الواقع حالا الا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل
الحال او مقدرة عليه نحو اولا ثنا المبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا الا ان

كما اذا قلنا الخبر حالا اى المفعول

مضيه انما

مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه
وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد
قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اى قد
حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد
فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقد حصرت صدورهم فتكون
جملة حصرت صفة موصوف محذوف وقد هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية
وانما لم يشترط ذلك في المنفى لاستمرار النفى بلا قاطع فيشمل زمان الفعل
ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اى الشارع في السفر
والمتهيئ له راشدا مهديا اى سر راشدا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما
صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت
اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين على ان نسوى بنانه اى بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل
في بعض احوال المؤكدة وهي اى الحال المؤكدة مطلقها هى التى لا ينتقل من صاحبها
ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل
زيد ابوك عطوفا فان المعطوفية لا ينتقل عن الاب في غالب الاحوال احقه بفتح الهمزة
او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر
بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحقق ابوته لك وصرت منها على يقين او

والدليل على وجوب الحذف ان زيد ابوك يدل على العطوفية وعطوفا يدل على معنى المؤكد فلو اتى بالفعل الذى هو احقه ... معنى مكررا

كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر يعني عطوفا
وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي متوكدة لمضمون جملة
احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذفه اسمية احترز عما به اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذفه اسمية
احترز عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله
تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد اخر وهو
ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها
مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التميز ما اي
اسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم السقوط فهو
ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت
الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب
اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الفرد الكامل وهو الوضعي واحترز
به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع ابهام قوله عينا لكنه
غير مستقر بحسب الوضع بل نشا في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا
يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع
لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا
لمفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته الحقيقية بل الابهام انما نشا من

تعدد الموضوع

تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام
الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع
لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ازال بذكره الخفاء الواقع في ابي
حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به
عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات
وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع
له معنى معين متميز عن ما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن
ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه
لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي
الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا
اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن
الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او
مقدرة صفتان للذات اشارة الى قسمي التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة
نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا
يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التميز

وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويعني به ما يقابل الجملة
وشبهها والمضاف مقدر صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره
ويتعين غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن
هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما
متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في
باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان
الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا او كالكيل نحو قفيزان برا او كالذراع
نحو ذراع ثوبا او كالمقياس نحو وعلى التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير
في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا
وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع
والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة لانه كان مطمح نظره التنبيه
على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا
او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر
بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم
مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا
يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به
كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان

المفعول

المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم
كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على الاول الاسم
وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها الا انتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود
خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا
وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى
تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد
الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا
عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء
نظر لانه كما جاز طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع خصوص الجنس سواء كانت
بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد
جوازا حيث لم يقصد الوحدة في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين
او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او
المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنون التي للتثنية فانه لما
تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز
اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثير الحصول

الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن و الا
اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة
فلايجوز الاضافة الا بقلة فى نون الجمع نحو عشرون درهم اما فى الاضافة لئلا
يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشرى زيد
وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس
فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين
رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا
الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد
مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير
مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم
حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض
اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة
ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها
ليس بهذه المثابة والثانى اى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظ ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة
لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم
الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما فى هذا القسم المفرد
للمذكور

المذكور فى القسم الاول انما هو مجرد النسبة لا غير فى جملة اى نسبة كاينة فى جملة
او ما ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ
ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن
وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا
كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة
والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما شابه الجملة والتمييز فيه
يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق فى التمييز بين
الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد ابا
وتفكر زيد طيب نفسا وابا وقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى
فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد
لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافى
خاص بالمنتصب عنه والاب عين غير اضافى وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين
اضافى محتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل واحد منهما
متعلق بالمنتصب عنه او فى اضافة عطف على قوله فى جملة او ما ضاهاها مثل يعجبنى طيبه
نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء فيه وابا وابوة ودارا وعلما
اورد المص هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا
اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل

مثال التمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا
تميز عنه اذ اريد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان تكون الضمير
معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه
خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم الفاعل من
الفراسة بالفتح مصدر فرس اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس
ثم ان كان اي التميز بعد ما لم يكن مضافي المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما
انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك
التميز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه
بان يكون تميزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القراين والاحوال مثل
ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد
اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه
باعتبار ان الطيب مستند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن
مضافي المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب
زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست مضافي المنتصب عنه ولا يصح جعلها
له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد
فيطابق التميز فيهما اي في ما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان مضافيه
او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التميز وتثنيته

جمعيته سوى

وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين
والزيدون اباء او للمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط
وطاب زيد ابوين اذا اردت جده واباه وطاب زيد اباء اذا اردت اجداده فعلى
كل من التقديرين اذا قصد جمعيته او جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق
على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد
تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يوتى به مفردا لصحة
اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتميز الذي هو الجنس الانواع من حيث
اشتمالها النوعية فانه لا بد من تثنيته وجمعه نحو طاب الزيدان علمين
وطاب الزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او
الزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي
التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او مأولا له بها نحو كفى زيد رجلا
فان معناه كاملا في الرجلية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه
لان الصفة يستدعي موصوفا والمذكور بموصوفية اولى فاذا قيل طاب زيد
والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والدا لغيره الا بحذف الاسم نحو ابا وطبقه
لواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع
مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو

للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق
فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة
المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه
فارسا او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز
من قايل يؤيد التميز لان من تزاد فى التميز لا فى الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية
لا حال الفروسية انه قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التميز على
عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندى درهما عشرون ولا زيتا رطل
لان عامله ح اسم جامد ضعيف العمل مشابهة الفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على ما هو
عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه
نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض
عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلا الاناء ماء اى ملاه الماء
والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان
الماء فى قولهم امتلا الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور عن غير حاجة
الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء
ولو على سبيل التجوز وقد وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو فى المعنى
امتلا ماء الاناء فالماء فاعل معنى فذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان

التجارة

التجارة تميز يرفع الابهام عن شىء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى قصدك
هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح حقيقة اليه اليها مجازا وبهذا يندفع
ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التميز عن النسبة اما فاعل فى المعنى او مفعول
من ان التميز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا
للمازنى والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل التصريح وعلى اسمى الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر
وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل ومتمسكهما فى هذا التجويز قول الشاعر
اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير
فى تطيب فانه ح يكون فى كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى و
يكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير
الضمير فضمير كاد الحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب
فلا تمسك وما قيل يحتمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون
تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب
تطيب فتكلف وتعسف غير قادح فى التمسك المستثنى اى ما يطلق عليه
لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا القدر
الغير المحتاج الى التعريف كافية فى تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد
منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد

معرفة

فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير
المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن متعدد جزئياته نحو ما جاءنى احد الا زيدا
او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى
ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد
اى ما جاءنى احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى
القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور
بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات
المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع
سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة
خالية عن زيد او لم يكن كقوله جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى
مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من
تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج
ولهذا لم يعرف على حدة دفعا للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا
بعد الا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة تقيد به وان لم يكن
الواقع بعد الا التى للصفة بخلاف المستثنى لئلا يذهل عنه فى كلام الموجب
اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما
اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس يجب النصب على ما سيجىء ولاحاجة

هيهنا الى

هيهنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام موجبا تاما بان يكون المستثنى منه
مذكورا فيه ليخرج عنه نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء
لان الكلام فى كونه منصوبا على استثنائه بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا
الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا كذا فانه مرفوع وجوبا
لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية
الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شىء يتعلق بالفعل او معناه به
تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى
مقدما على المستثنى منه سواء كان فى كلام الموجب او غيره نحو جاءنى الا زيدا ال
قوم وما جاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا
اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما جاءنى احد الا حمارا
فى الاكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او فى اكثر
مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم
اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة وال
مستثنى المنقطع لا انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد
قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى
القوم الا حمارا ففيهما يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه

فهم هيهنا يوافقون الحجازيون فی ايجاب نصبه كقوله تعالی لاعاصم اليوم من امر الله
الا من رحم ای منع رحمه الله فهو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا فی العاصم فيكون
منقطعا او كان بعد عدا وخلا ای المستثنی منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من
عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاء فی القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا
نحو جاء فی القوم خلا زيدا او بعد خلا عمرو وهذا الاصل لازم يتعدی الی المفعول به
بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يتضمن معنی جاوز او يحذف من ويوصل الفعل
اليه ای المفعول فيتعدی بنفسه والترسو هذا التضمين او الحذف والايصال
فی باب الاستثناء ليكون ما بعدها فی صورة المستثنی بالا التی هی ام الباب و
فاعلهما ضمير راجع اما الی المصدر الفعل المقدم او الی اسم الفاعل منه او الی بعض
مطلق من المستثنی منه والتقدير نحو جاء فی القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائی
منهم او بعضهم زيدا وهما فی محل النصب علی الحالية ولم يظهر معهما قد
ليكون اشبه بالا التی هی الاصل فی باب الاستثناء فی الاكثر ای النصب بهما
انما هو فی اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر
بهما علی انهما حرفا الجر قال السيرافی لم اعلم خلافا فی جواز الجر بهما الا ان
النصب بهما اكثر او ما عدا او ما خلا ای المستثنی منصوب ايضا وجوبا اذا كان
بعد ما عدا او ما خلا لانهما ~~معهما~~ [لان ما] فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو

جاء فی

ما عدا زيدا او ما خلا زيدا تقديره عدو زيد وخلو عمرو بالنصب
تقدير مضاف ای وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد او
...تهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او علی الحالية بجعل المصدر
فاعل ای جاء وا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوز
...يئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما علی ان ما فيهما
...ة لم يثبت عند المصنف او لم يتعد به ولهذا لم يقل فی الا :
...ستثنی منصوب بعد ليس نحو جاء فی القوم ليس زيدا وبعد
...نحو اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما
...نا قصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما فی باب الاستثناء
...ع الی اسم الفاعل من الفعل المذكور او الی بعض من المستثنی منه
...تركيب فی محل النصب علی الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه
المستثنی المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قايمة مقام
...رف فيها ويجوز فيه ای فی المستثنی النصب علی الاستثنی
...ل عن المستثنی منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور ای
...تثنی واقعا فی محل يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد
...ت الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما فی كلام غير موجب X
...اذا وقع فی كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه

فهم هيهنا يوافقون الحجازيون فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم اى منع رحمه الله فهو المرحوم المعصوم فلا يكون واخلا فى
منقطعا او كان بعد عدا وخلا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
عدا بمعنى عدا وا اذا جاوزه مثل جاء فى القوم عدا زيدا او بعد خلا من
نحو جاء فى القوم خلا زيدا او بعد خلا من وهو فى الاصل لازم يتعدى
بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من
اليه اى المفعول فيتعدى بنفسه والترم هذا التضمين او الحذف
فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا التى هى ا
فاعلهما ضمير راجع اما الى المصدر لفعل المقدم او الى اسم الفاعل
مطلق من المستثنى منه والتقدير نحو جاء فى القوم عدا او خلا مجيئ
منهم او بعضهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية ولم ينصب
ليكون اشبه بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء فى الاكثر
انما هو فى اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت و
بهما على انهما حرفا الجر قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر
النصب بهما اكثر او ما عدا او ما خلا اى المستثنى منصوب ايضا و
بعد ما عدا او ما خلا لانهما لان ما فيهما مصدرية مختصة با

جاء

جاء فى القوم ما عدا زيدا او ما خلا زيدا تقديره عدو زيد وخلو عمرو بالنصب
على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد او
وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل اى جاء و خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزا
بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما
زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يتعلق به ولهذا لم يقل فى الا
كثر ولكن المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاء فى القوم ليس زيدا وبعد
لا يكون نحو سيجيئ اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما
من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمها فى باب الاستثناء
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه
معلوم وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه ا
لافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قايمة مقام
الا وهى لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثنى
ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى
حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد
ساير ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما فى كلام غير موجب
احترازا عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه

قد ذكر المستثنى منه احترازاً عما اذا لم يذكر المستثنى منه بغير واو على انه
صفة لكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم
يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمها قد علم
فى ما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلاً
بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا
زيداً بالنصب على الاستثناء وما رايت احداً الا زيداً بالنصب اما بطريق
البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جايز غير مختار وانما
اختار والبدل فى هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب
التشبيه بالمفعول به لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة و
بغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى ما يقتضيه العامل
من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك
المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ
له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع
فى غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة نحو ما ضربنى
الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا
يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم
مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل

عند المضغ

عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه
بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا نحو قرات الا يوم كذا اى وقعت القراءة
كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع الايام الدنيا بل ايام الاسبوع
او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم
المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم
المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير
الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص
اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربنى الا زيد بان تخصيص
المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق
بين هاتين الصورتين فى كون كل واحدة منهما جايزة مع القرينة وغير جايزة
بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب عدم استقامة
المعنى على العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء
تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها
فى تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك فيقل كما فى المثال المذكور وبان
الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا وضربنى الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على
بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى
فلو قام فى الثانى ايضا قرينة ظاهرة دالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم

يستقيم

اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما
فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه
عدم استقامة المعنى ومن ثم اى ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب
الا ان يستقيم المعنى لم يجز ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان
نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم
فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها
مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي
صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة
العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن
بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الا
ستقامة كما يقال في مثل قولك ضربني الا زيد المراد كل من تصور منه الضرب
من معارفك او المقصود المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل
من حيث حمله على اللفظ اى على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اى يحمل على الموضع
اى موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان نحو ما جاءني من احد
الا زيد فزيد بالرفع محمول على محل احد لا مجرور محمول على لفظه ونحو لا احد فيها
اى في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا

الا شيء

الا شيء لا يعبا به اى لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا
منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ ولعلها
وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم
استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم
من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة
غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة
الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اى بعد ما صار
الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض
فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا
جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورة التي تلي
الاخيرة التي لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب
لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب
الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل
وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه
لا بد من تقديرها كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة

اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر

سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حالكونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل

بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما

اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين

البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع

بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت

لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل

بعيد وهو الرفع بالابتداء فلم اعتبر واحمله على محل البعيد لا القريب قلت لان

محله القريب انما هو ليعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف

محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه

انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي كلمة ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا

اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي لكلمة ليس لاجله

اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية

لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في

قائم وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما

ما في قائما الا لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض

اي مجرور بعد غير وسوى مع بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها

مع المد لكونها مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم

وجوز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب

الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا وحاشا زيدا اي برء الله عن ضرب عمرو واعراب

غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ يعرب باعراب موصوفه كاعراب المستثنى

بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما تجزى المستثنى للاضافة انتقل اعرابه

اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى

المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها

على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعمل مثلها في الاستثناء

على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما

حملت الا عليها اي كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا

اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها

مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا

يكون متعددا للتوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء

من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم

من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه

نحو ما جاءني رجال الا زيد منكور اي منكر لا يعرف باللام حيث يراد
به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى
تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم يتعذر الاستثناء المتصل او عدم
التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر الاستغناء المنقطع
غير محصور فان المحصور نوعان اما الجنس المستغرق مثل ما جاءني رجال الا رجال واما بعض
منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه
ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة دراهم الا درهما وانما اعتبر جميع هذه
الشرائط الحمل الا على غير ليتعذر الاستثناء عنه بوجودها فيضطر الى حملها على غير وانما
قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه
قد يتعذر الاستغناء في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير
المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم
يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة
جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي خرجتا عن
الانتظام فالا في الاية صفة لآلهة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله في آلهة بيقين لم يتحقق الشرط شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع اخر
عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى

عنها

عنها الله لفسدتا وهذا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله
وبمعنى لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله
عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى الغير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة
غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتحقق د الالهة لان التعدد
يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور
لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين
متمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل لانه
لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ
وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور
وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين
الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اي بناء
لانك اذا قلت جاء القوم سوى زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح
وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيون يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق
سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه من الظرفية
نصبوا استنكارا كغير فيقولون جاء في سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا

فى استنكار التى فيما غلب انتصابه على الظرفية نحو قوله تعالى لقد تقطع بينكم
بالنصب خبر كان واخواتها وسيعرفها فى قسم الفعل انشاء الله تعالى هو المسند بعد
دخولها اى بعد دخول كان او احد اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها
ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك
ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر
المتقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل
كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم فى
هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال فى جواب هذا النقض
ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه
فى خبر ان واخواتها نحو كان زيد قائما وامره اى امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ
فى اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق فى بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم
على اسمها حالكونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها و
خبرها فى الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او فى احدهما
لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما
لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى
الاعراب فى اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هنا لا يجوز تقديم الخبر نحو كان
الفتى هذا وقد يحذف عامله اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه

لا يحذف

لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها فى مثل
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثلها اى فى مثل
هذه الصورة وهى ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب
الاول ورفع الثانى وهو اقواها نحو ان خيرا فخير على معنى ان كان عمله خيرا فكان
جزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وعكس
الاول نحو ان خير فخيرا اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه
وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى كان فى
مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت فالاصل
اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب
الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا منها وادغمت
النون فى الميم وابقى الخبر فصار اما انت منطلقا انطلقت هذا على تقدير فتح الهمزة
واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعل به ما فعل بالاول
من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر

اسم ان واخواتها

اسم ان واخواتها وسيعرفها فى قسم الحرف انشاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها
اى دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية
او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف هيهنا ايضا بمثل ابوه فى ان

المنصوب بلا التى لنفى الجنس

زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التى لنفى الجنس اى لنفى صفة الجنس وحكمه

وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا
من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير
عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات
لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا
هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح اما ما هو مرفوع
فليس اسمها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في
لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد
حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها
بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه
هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في
دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا
وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا
عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة
من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال
المذكورة بل كان مفردا بان انتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به
اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله هو مبني على ما ينصب به
فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا لا يحكم عليه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على

ما كان ينصب

ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر
في الجمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف
ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والجمع وانما بني لتضمنه معنى من اذ المعنى لا رجل
في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من
تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل
قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير
الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة
بانتفاء الشرط الثاني او مفصولا بينها اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء
الشرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به
اولا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار
رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار
غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلا
فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التأثير مع الفصل
والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما
في التنكير من معنى نفي الاحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول
السائل افي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه

ارتكاب

قضية ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية هذا جواب عن دخل مقدر على قوله
وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية
علي عليه السلام ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه
متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اى لا مثل ابى حسن لها فان مثل لتوغله في الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه
الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام
لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كررت
فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ
لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا
قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل منهما لنفى الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف
مفرد على المفرد وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على
جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة
الثانية والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى
والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة
الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة
والثالث فتح الاول ورفع الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول

فلان لا

فلان لاء الاول لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى معطوف على محل
الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على المفرد بان يقدر فيهما خبر واحد او
عطف الجملة على الجملة بان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو
لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول او قوة فجيء بالرفع فيهما
مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى
ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى نحو لا حول ولا قوة الا
بالله على ان يكون لا لنفى الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز
ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لانه شرط صحة
الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها للتوافق الاسميين بعد لا
فى الاعراب فهذا على التوجيه الاول معين لعطف الجملة على جملة اى لا حول الا
بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
وعلى التوجيه الثانى يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على المفرد او عطف جملة على
جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لاء التى لنفى الجنس لم يتغير العمل اى
عمل لا اى تاثيرها فى مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة
الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لاء التى لنفى الجنس اما الا
ستفهام حقيقة فتقول الا رجل فى الدار مستفهما واما العرض مثل الا
نزول عندى ولم يذكر سيبويه ان حال الا فى العرض كحالها قبل الهمزة

بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ
لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب
انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا
يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليست التي دخلة عليها
حرف الاستفهام لكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال الا ترونني
رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت
عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة
الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل
ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازا عن مثل لا رجل
ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا عن
مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول
نحو لا غلام فيها ظريف وهذه القيد يعني كون الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت
لكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة اذ
النفي يتوجه الى القيد والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح
بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني
على الفتح ثم جيء نعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه
انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع

كما هو الظاهر

كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان
الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا على محله البعيد حملا
ونصبا حملا على اللفظ او محل القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع
وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الا
عراب لا غير رفعا حملا على محل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت
امثلته في بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة
بلا تكرير لا في المعطوف لانه اذا كان المعطوف معطوف معرفة وجب رفعه نحو
لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا
قوة الا بالله في ما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا
وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف
ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفي تزاد
فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر
ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وساير
التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كما ذكره
الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم
لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة

من اثبات الالف في ذا اب وحذف النون في نحو غلاميي بجائز يعني ان الاصل في
مثل هذين التركيبين ان يقع لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما
مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبر لها وقد جاء على قلة لا اباله ولا
غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في نحو غلامين كما في حال
الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف
بالمضاف واجري الاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته له اي لمشاركة اسم لا حينئذ بمضاف
باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل المعنى اي
معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى
ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين
حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته
مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي
معنا ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاص
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم
من غيره ومن ثم اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه

بغير المضاف

غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابافيها اي في الدار لعدم
الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته
له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار
فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل
معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد
بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت خبر الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور
بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة
من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه
وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا
فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او
غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه
بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين
فذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة
باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المص
بفساده كما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك
ولا يحذف الاسم وحده والخبر لئلا يكون اجحافا في الكلمة وقولهم لا كزيد ان
جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز

يجب خبر ما ولا المشبهتان بليس

ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا
احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين فى النفى والدخول على الجملة الاسمية بليس
هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهى اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا
اسمية اسمهما لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل
اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما
هو فى لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر
خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل
الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا ترد مع لا فى الاستعمال
وهى زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفى بالا نحو
ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما اذا
كان معه واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمله
لتشبيه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفى بالا فلان عملها
لمعنى النفى فلما انتقض النفى بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفهما فى العمل
واذا عطف عليه اى على خبرهما بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفى وهو
بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فحكم
المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمعنى لا الا فى نقض النفى

المجرورات

مبحث المجرور

المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التى هى محال الاعراب
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام
الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعنى
الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او اليا لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو
مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا
اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته به لكن المشتمل على علامته
اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم
وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا فى تعريفه
والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب المصنف
فى ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشتمل الجمل التى مضاف اليها نحو
يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر نسب اليه شئ
اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مثل مررت بزيد او مقدرا
حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر نحو غلام زيد
وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام
بالحرف المقدر وهى فى لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اى تقدير

حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف
نحو مررت بزيد مجردة اى منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نون التثنية
والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين والنون دليل تمام ما هى فيه
فلما اريد ان يمزج الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف
او التخصيص او التخفيف حذف من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية
ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير
حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير شامل المضاف اليه بالاضافة اللفظية
لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن والتصريح فى شرحه له ان التقسيم الى الاضافة
المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير
الحرف فيها لا فى المتن ولا فى شرحه ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر مصنفاته
وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام
لتقوية العمل اى ضارب لزيد وفى اضافتها الى فاعلها مثل الحسن وجهه
بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى قولنا جاء فى زيد الحسن الوجه بمنزلة
التمييز فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن
فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص
فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلنا كان هذا التخصيص
واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف

فى اللفظ

بحث الاضافة المعنوية

فى اللفظ وهى اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد
معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون معنى لعدم
شيء منها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن
مضاف صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع
مصر او كريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهى اى الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء على ثلاثة اقسام اما بمعنى اللام فيها اى فى المضاف اليه على جنس المضاف
وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا
للغلام [illegible] ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام
لزيد واما بمعنى من البيانية فى جنس المضاف صادق على المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه واما بمعنى فى فى ظرفه اى ظرف للمضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين
للمضاف ح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد
او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام والا فهى ايضا بمعنى اللام كاضافة
خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك
خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها
بل يكفى افادته اختصاص الثانى وهو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه

الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف صادقا على غيره

واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصل المضاف فالاضافة بمعنى من

والشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل ترفع الاشكال عن كثير
من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد
وهو اى كون الاضافة **بمعنى في قليل** في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة
الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة
الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى
اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى
في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام ولما الاضافة بمعنى
من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة **نحو غلام زيد** مثال
للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد **وخاتم فضة** مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم
من فضة **وضرب اليوم** مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب وقع في اليوم **وتفيد**
اى الاضافة المعنوية **تعريفا** اى تعريف المضاف **مع** المضاف اليه **المعرفة** لان
الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف
لان نسبته الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك
غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان
المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وذلك على خلاف وضعه

فان نسبة الفعل الى الفاعل المعين لا تستلزم معهودية الفعل ومعرفته

وليس ان

وليس ان يجرى هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد تعريفا وان كانا مع
المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون المضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته
في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاءني مثلك كان معرفة اذا اقصد الذي مثلك
يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف **مع**
المضاف اليه **النكرة** نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل
الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى الرجل خرج
عنه غلام امراة وقلت الشركاء فيه **وشرطها** اى شرط الاضافة المعنوية **تجريد المضاف**
اذا كان معرفة **من التعريف** فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا
من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن
اى المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه
من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان
المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى
وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة
حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين
جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرفة
فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك نقول لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف

اضافة المعرفة

بل فيهما ذوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر
وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلق متنها
باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه
الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف
الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما
قياسا فلما ذكر من اللزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من
ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثاف والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث
من توله بالالف الدينار فعلى البطل البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها
ان يكون المضاف صفة احترز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى
معمولها احترز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر
مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه
من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعله ولا تفيد الاضافة اللفظية نايدة
الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان
يسقط بعض المعاني عن مروحضة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على
ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين
حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حوج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع
مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره

في الصفة

في الصفة كالقائم غلامه كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم
اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم
الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي ومن جهته وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه
باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز
هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لزم الاول
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة
فالمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوبا وجوب افادة الا
ضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز
التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك
الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد
انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص من جهة انها تفيد
تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف
النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب زيد
انما سقط لالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع
لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكتفي فيه وجوب التخفيف فقط

وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه **وخرق الفراء** فانه جوّز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف اللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد تخفيف ادعاء محض للفراء واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله **وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها** يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى انه فيه شئ مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل وعلى انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي عدوة والواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من مادة قبيل الثلاثة الاثواب كما هو

مذهب الكو

مذهب الكوفيين وعبدها اي تبعها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما ثانيا فانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله **وانما جاز الضارب الرجل** يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز **حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه** وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفتين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه تلبس مع الفارق **والضاربك** يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت **وكذا شبهه** وهو الضاربي والضاربته وغيرها **فيمن قال** اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه **انه** اي الضارب في الضاربك **مضاف** دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب على المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل **حملا** اي المحمولية **على ضاربك** فانهما فاعل المفعول له

والفعل المعلّل بدا عني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة
من اللام بمفعول لاتهما وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا
الى تخفيف فقالوا ضاربك فان لم يجعل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال
الضمير ثم لما لم يعتبر والتخفيف في ضاربك وجوّزه بدونه حملوا الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعل مضاف الى مضمر متصل
محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقط للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك
اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور
ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها
سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل
ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اريد صيغة اضيف حذف التنوين
فصار الضمير لمنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر
متصل من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحمل الضارب
زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على

الاجوبة

الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقته
بعض الشارحين وذلك ان تجعل كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدتها
مناسبة الحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب الهجان
وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة
مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد لكن
وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا
يحتمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على
المطلوب على تقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين
الى مسئلة ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف
موصوف الى صفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان كل
من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام
الاخر وبهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد
الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين
فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف
الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان كل واحد من هذا التركيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة للمسجد

والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد
اضيف اليها موصوفاتها فاجيب بان مثل هذه التركيب متاول فمسجد الجامع
بمسجد وقت الجامع وذا الذي يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا
فى نظم الكلام ويكون المسجد مضاف اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضاف اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما
ان يكون الوقت محذوف والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة فيضاف مسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو
ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء
الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين
المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى فى جانب الغربي فانه لا شك فيه
ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم
الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذى اضيف اليه جانب هو
جزء والاضافة بيانية والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو كل
فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وقوله ولا صفة الى موصوفها
مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق
قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم
قصدوا

قصدوا التخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فى كونه
صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذى يتخصص به كما
اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل
من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق
ثياب ولا يضاف اسم مماثل اى مشابه للمضاف اليه فى العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد فى الاعيان
والجثث وحبس ومنع فى المعانى والاحداث او غير مترادفين بل متساويين
فى الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه فانك
اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر
الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد لغوا لا فائدة فيه
بخلاف اضافة العام الى الخاص فى مثل كل الدرهم وعين الشئ فانه
اى المضاف فيهما يختص به اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف
اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص
واهمية العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كانت
للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
فى العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيد وكرز
اسما لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب

بانه متأول يحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت
جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم تقولوا كرز
سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم
غالبا او اذا اضيف الاسم الصحيح وهو عرف النحاة ما ليس في آخره حرف
علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان
ملحقا به الصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليه الحركت
لمعارضته خفة السكون ثقل الحركت ولان حرف العلة بعد السكون
مثلها بعد السكوت في الوقع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليه الحركة
بعد السكوت يعني في الابتداء وكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره
للتناسب مثل ثوبي ودرهمي في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء
مفتوحة او ساكنة وقد اختلفوا في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذا
الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف
فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الف على اللغة
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة
من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء المشاركة ياء المتكلم
وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي

لالتباس

لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان في آخره اي في آخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم ياء ادغمت في الياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
الواحدة مثل مسلمي واذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط التنوين للاضافة
وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان واو قلبت الواو ياء لاجتماع
الواو والياء والاولى منهما ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت
ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها فحركت بالحركت المناسبة
لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا
كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة
وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم
التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة
التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي في الحال في اخ
واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي
بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد
لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك
بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا
او معنى واجاب عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء

مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب فاصله ابين سقطت النون
فى الاضافة فاجتمعت ياءآن فادغمت الاولى فى الثانى فصار ابى وقد
جاء جمعه هكذا فى قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالا
بينا اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فدى وكر وتقول
اى امراءة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمى وهنى بلا
عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه ينقل عن المبرد
فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف
فى اسماء الاربعة ويقال فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم فى البرد القلب
والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعمالاته وفمى فى بعضها ابقاء للميم
المعوض من الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة
عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء
افصح منهما اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك
ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبا بالهمزة فيقال هذا حمء
وحمؤك ورايت حمء وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو
فيقال حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل
عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك
مطلقا اى جاز حم مثل هذا الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد

والاضافة

والاضافة بل يجئ هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن
اى فى الافراد والاضافة ويقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك
ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ
كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير
اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء
حكم خاص عند اضافة الى ياء المتكلم انتفى اضافة الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه
بحكم الخاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله
وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع
منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل على
الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى اقسام
الاسم فلا ينتقض حدها بجزو نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما
من افراد المحدود كل ثان اى متاخر متى لوحظ مع ما سبق كان فى المرتبة
الثانية منه فدخل فيه التابع الثانى والثالث فصاعدا متلبس باعراب
سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب
سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءنى زيد العالم
فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان فى المرتبة الثانية منه واعرابه من جنس

بحث التوابع

اعرابه وهو الرفع فكل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد
العالم لان المجموع المنسوب الى زيد في قصد المتكلم المنسوب اليه
مع تابعه لا اليه مط فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبري
كان وان واخواتها وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه
يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو المبتدا اعني تجريد
عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه
صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما
من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا
عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث
انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم
من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاء في
هؤلاء الرجال ويا زيد العالم ولا يجوز ظريف ثم ان لفظة كل ههنا ليست
في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد
فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة
واحدة لكنه لما دخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون

ماتعا والا

مانعا والظاهر انحصار الحد وذكر فيها لعدم غيرها فيكون جامعا فيحصل حد
جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس
شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه
مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مط اي دلالة مطلقة غير مقيد
بخصوصية مادة من مواد احتراز عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل
في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه
ولا التاكيد مثل قولك جاء في القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول
في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما
هي بخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما في اعجبني زيد غلامه
او اعجبني زيد وغلامه او جاء في زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى
في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف
تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفايدته اي فايدة
النعت غالبا تخصيص في التنكير كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف
وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل
نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان
غالب صور الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط

في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمص رده
بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره اي غير
المشتق في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض
المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الا
ستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة
الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا في بعض
الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح
يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت
برجل اي رجل اي كامل في الرجولية يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل
فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات
المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة
لهذا وفي بعض المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة
وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه
عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا
الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة وتوصف النكرة
لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوع
كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية

لان الانشا

لان الانشائية لا يقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه
اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير
الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل زيد عالم وتوصف بحال
الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل و
بحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية يحصل له بسبب
متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى
فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف
في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل
نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح
او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال
متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر
والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك
الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا
او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا

نحو جاءني رجل ابوه قائم
وانما لم يكن نعتا لان الضمير الربط
تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح ان يقع صفة له

بلا فصل مطابقة وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث وان كان
فاعله مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت
برجل قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل
يقوم ابوها ومررت برجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمورا
معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره او قائم او قائمة فى الدار جاريته مثل
يقوم او تقوم فى الدار جاريته فان قلت اذا انظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى كالفعل لان فاعله
الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه
الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر العاقل والنون فى الجمع المؤنث
ويؤنث فى الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين
وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن
فلم خصصت الثانى بهذا الحكم قلنا المقصد الاصلى فى هذا المقام بيان نسبة الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه فى التبعية
الامور العشرة وكان لا تخرجه مشابهته للفعل فى الخمسة الباقى عن هذه التبعية
كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثانى فانه لما
حكم عليه بالتبعية فى الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم عليه بعدم التبعية

كانه غير

كانه غير مضبوطة بل يبين ضابطة عدم تبعية له لكونه كالفعل بالنسبة
الى الظاهر بعده لتبيين حاله عند عدم التبعية ومن ثمه اى من اجل كون الوصف
الثانى فى الخمسة الباقى كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد
غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن
تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون
غلمانه والحاق علامتى المثنى والمجموع فى الفعل المسند الى الظاهر ضعيف
ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا
كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابهة للفعل خرج لفظا عن موازنة
الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون
غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى اللفظ الا ان يخرج الواو من الاسمية
الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ
والمضمر لا يوصف لان الضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها
فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح
الوصف المادح والذام وغيرهما اطرادا للباب ولا يوصف به لانه ليس فى المضمر
معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات
لا على قيام معنا بها او كانه لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به
ولهذا اعترض الشارح الرضى وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين بذلك

تعريف
بقوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا
والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها لانه المقصد الاصلى فيجب ان يكون
اكمل من الصفة فى التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل
من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور
النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصولات وبينهما مساوات ومن ثمه اى من اجل ان الموصوف اخص
او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام الآخر او الموصول
فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساوات فى التعريف نحو جاءنى
الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى مثل
المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءنى
الرجل صاحب لجام الفرس لان التعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه
او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف
فانها اخص من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا للغير اخص فهو محمول على البدل
عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة
بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام
والموصول والمضاف الى احدها للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل
الموضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد دفعه لا يتصور بمثله لابهامه

ولا يليق

ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير
وللسؤل من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم
ومن ثمه اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام
مقتضى لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به
جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن
مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل
العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى الشئ
او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا
بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو
تابع لانه معطوف على زيد قصد النسبة المجئ اليه بنسبة المجئ
الواقعة فى الكلام وكان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك نسبة
الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة
احترازا عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احترازا عنه لانه المقصود دون متبوعه
قبل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا او بل ولكن وام واما واو لان المقصود

العطف
بحث

بالنسبة معها احد الامرين من التابع او المتبوع لا كلاهما واجيب بان
المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطية ذكر التابع
وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير
استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره
جمعا ومنعا اراد ان يخرج باقيه التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك
التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتى تفصيلها فى قسم
الحرف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف لان الحروف قد يتوسط بين الصفات
مثل جاء فى زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة التى تدخل عليها حرف
العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احدهما كونها صفة لزيد
تابعة له بتبعية المعطوف عليه والاخرى كونها معطوفا على الصفة المتقدمة
تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد
يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين
لا يلزم ان يكون العطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة
مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى فى حد المعطوف وهى من
هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز ان الزمخشرى وقوع

الوابين

لنا
الوابين الموصوف والصفة كيد اللصوق فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف
فى شرح المفصل فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون فى محله وما
اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط
لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال فى امالى الكافية ان العاقل
فى مثل جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه
فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما
بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع
انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة
بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه فى غيرها من الجمع والترتيب
وغير ذلك فى جعلها غير عاطفة فى الصفات وعاطفة فى غيرها ارتكاب
امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع المنصوب
والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل اولا
ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث
انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء
من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة
فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء لكنه

استقلال
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان
يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو
ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد
وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف
عليه فيجوز تركه اى ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فيحسن
الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم
وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا
زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفى وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد
بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والا
مران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون
يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما
لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله لان
الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره
فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس المجرور ضمير

منفصل

منفصل كالمرفوع فى المضمرات حتى تاكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمله فى المرفوع
المتصل وفى استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له
الا فى جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل
لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول
نحو مررت بك وبزيد وبزيد والمال بينى وبين زيد والمعطوف هو المجرور
والعامل مكرر وجره بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثانى كما فى الحرف الزائد فى كفى بالله
وهذا الذى ذكرناه اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك
الاعادة فى حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع
المتصل فى نحو جاء فى كلهم والابدال منه نحو اعجبتنى جمالك من غير شرط
تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور فى نحو مررت بك نفسك
والابدال منه فى الاول نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف
الا بعد التاكيد بالمنفصل وفى الثانى الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين
المؤكد والبدل فى الاغلب اما كل المتبوع وبعضه او متعلقه والغلط قليل نادر
فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما
وبين متبوعهما فلا حاجة فى ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة

بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد
فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار
في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده
بالمنفصل وتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كالمعطوف عليه والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله
بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه
كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها
ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا
في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا ايها الرجل والحارث فان الحارث معطوف على
الرجل وليس هو في حكمه من حيث تجرده عن اللام فانما يقتضي تجرده عن اللام هو
اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها
فتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على [illegible]
كونه محلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة ولكن المعطوف في حكم المعطوف عليه
في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغير ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه

فيما

فلهذا اوجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه
مفردا معرفة فيقتضي وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله
فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيد مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن
اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد
بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا
على بقائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد
الى الاسم ما فتعين المرفوع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل
عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة
منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول
ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة
الى السببية بان يكون معناه السببية لا للعطف فلا يرد النقض على تلك القاعدة او يكون
معناه السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاول
والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية
فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي
يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطفت اي اذا وقع العطف بناء على وجه
عاملين بان عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد قال بعض الشارحين [illegible]

عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اصالة الاسمين غير العاملين بان يجعلا
معمولهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين نحو انما قال على معمولي
عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا
نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين
اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل
ضرب ضرب عمرا او بكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه
اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل
سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد
بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يقو ان تقوم مقام العاملين مختلفين خلافا للفراء فانه
يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة
عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف
مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع
او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما يخالف
القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه

على اعرابه نحو قوله تعالى يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة
كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة

التاكيد

التاكيد تابع يقرر المتبوع
اي حاله وشأنه عند السامع بتقرير الشيء يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده
في النسبة اي كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب
او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة
عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ
نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما
في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل
الضرب الشديد فيجب ح تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي
او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض
متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب
اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى
نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع
في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن
السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما
ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب مع انه في النسبة الى بعض افراده
فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها

فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فتقول اخرج المص الصفة
والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر
خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها
توضيح متبوعها فهو تقرير امر متبوعه وتحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا
حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اى التاكيد لفظى اى منسوب الى اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوى اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة
المعنى فاللفظى منه تكرير اللفظ الاول اى تكرير اللفظ الاول ومعاودته
حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك
في حكم تكرير اللفظ وان كان من غير اللفظ الاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة
لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجرى اى التكرير مطلقا لا التكرير المخصص الذى
هو التاكيد الاصطلاحى فى الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا
او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى
وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ
محصورة كالتاكيد المعنوى والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ محصورة اى معدودة
او محدودة وهو نفسه وعينه وكلاهما وكل واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل
حسن وبسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة من بصع العرق

السيل وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من التبع وهو طول العنق مع شدة القوة
مغرزة ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعانى ومعناها التاكيد بالتامل
فالاولان اى النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا او تثنية وجمعا واختلاف ضميرها العائد
الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة
انفسهما باختيار صيغة الجمع في التثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما
وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل
من المذكر والثانى لمثنى اى النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث
ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقى بعد ثلاثة المذكورة
لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد فى كله
نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد
كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ فى الكلمات الباقية وهى
اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد
وجمعاء فى المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون فى جمع المذكر
وجمع فى جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون
بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء
مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان والا فيه والحاجة

الى ذكر الافراد لان الكل ما لم يلحظ افراده مجتمعة لم يبح اجزاء ولا يصح تاكيده بكل
واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما
كاجزاء العبد ليكون فى التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله فان العبد قد يتجزى فى الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف
جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزاءه لا حسا ولا حكما فى حكم المجيء واذا اكد
الضمير المرفوع متصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد
تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بنفس والعين مثل ضربت
انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا
ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه
فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه
لالتبس نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه الصورة
اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب
والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك و
مررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل
بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس
وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد
نحو القوم جاؤنى كلهم اجمعون لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل الا فى كل كلو

واجمعين يليان العوامل مثله قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان كثيرا
واكتع واخويه يعنى ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع
يعنى يستعمل هذه الكلمات الثلاثة بتبعية لا بالاصالة لكونه اول انها
على المقصود الاصلى وهو الجمعية فلا يتقدم يعنى اكتع واخويه عليه اى على اجمع
لو اجتمعت معه وذكرها اى ذكر اكتع مع اخويه دونه اى بدون ذكر اجمع
ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكر ما من شانه
التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى يقصد النسبة
اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى
المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد
لنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه ما سندا او غيره مثل جاءنى
زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع
عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب
اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف
فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد
على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه
وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول
البدل الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيدا فان زيدا بدل من احد وليس

البدل

نسبته ما نسب اليه من عدم القيام مقصود بالنسبة الى زيد بل النسبة
المقصود بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب
الى المتبوع هيهنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع
مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب
الى المتبوع فان النسبة الماخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات
والنفى ويمكن ان يقصد بنسبة الى شئ نفيا بنسبة الى شئ آخر اثباتا
ويكون الاول توطية للثانى وهو اى البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل
هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة
فيهما مثلها فى خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل بسبب غالبا اشتمال
احد المبدلين على الآخر واما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه
او بالعكس نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى
بدل مسبب عن الغلط فالاضافة فى الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب
لا دنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى متحد
ذاتا لا ان يكون مفهوماهما متحدين نحو جاءنى زيد اخوك وزيد واخوك
وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضى وانا الى الآن لم
يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف
البيان الا بدل الكل وما قالوا من الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة

وانا مسوعه

دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط
ولا فى سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين فى جوابه الظاهر انهم
لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد
الى الاول وجئت الثانى تتمة له توضيحا فالثانى عطف البيان وان قصدت
فيه الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطية له مبالغة فى الاسناد
فالثانى بدل ولا يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة
هو الاسناد اليه بعد التوطية فالفرق ظاهر والثانى اى بدل البعض
جزئه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اى بدل الاشتمال
بينه وبين الاول اى المبدل منه ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع
النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان يكون
زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى
زيد نسبة الى صفته من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف
ضربت زيدا حماره وضربت زيد غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة
ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغير هما
اى يكون تلك الملابسة بغير تلك كون البدل كل المبدل منه او جزئه

فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزء من البدل ويكون ابدا له منه بناء على هذه
الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزء من فلكه بل
هو مركوز فيه مناقشة فى المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت وجهه
الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع
الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض
لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
الرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان تقصد انت اليه اى الى
البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل
وهو المبدل منه ويكونان اى البدل والمبدل معرفتين نحو ضرب زيد اخوك
او نكرتين نحو جاء رجل غلام لك او مختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة
وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى
نعت بدل النكرة من المعرفة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود
من وجه فاتوا فيه بصفة ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية
ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءنى زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون
لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا الغايبة نحو ضربته زيدا لان المضمر
المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر

منهابدل

منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود ومع كون مدلوليهما
واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع مفقود اذ ليس
مدلول الثانى فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى
واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربت الحاد وضربتنى الحمار عطف البيان تابع
شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة ليوضح متبوعه احترز به
عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولكن يلزم من ذلك ان يكون عطف
البيان اوضح من متبوعه بل ينبغى ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل
من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثانى مثل اقسم
بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر وعمر عطف بيان له وقصته انه:
اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء
عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره
ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره اقسم بالله
ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من
اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق
حتى التقياه واخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفاء
فحمله على بعيره وزوده وكساه وفصله اى فرقه من البدل لفظا اى من حيث
الاحكام اللفظية واقع فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر فان قولك بشر ان

عطف البيان

عطف البيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير
العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق
في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعول
التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير
ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه
ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي ترقبه وقوعا حوله ستر قبه لازهاق
روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا ترقبه واما فرق
المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري
بشر كل ما كان عطف بيان للمعرفة باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة
باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به هو اعم من هذا الباب
اي كل ما خالف فيه حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول
صورة النداء ايضا انك تقول يا غلام زيد زيد مرفوعا حملا على اللفظ و
منصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا
جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني انسب المبني اي اسم المبني
وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم
المبني اذ لو لم يعرفها كان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني
لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل

الماضي

الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب وهو هذه
المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم
معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له
كالمبهمات فانها مبني تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة
او غيرهما او وقوعها موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته
للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في محو ادعوك او اضافته
اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوع غير مركب مع غيره
على وجه يتحقق معه عامله نعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة
كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني
مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني
الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او
بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر
المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثار
التقدم ما هو مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث
حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف
للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد

ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان
هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات
الاعرابية ايضا كما في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا
والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الثاء في جمل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة
وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني
لكن لا مطلقا باختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو
من الرجل ومن امرئة ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر
المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء
الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على افعال
لتصدير بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض
الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه
ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة
البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك
البناء من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون
والاخرى للحركة المعينة انها لما اخيرت دون الباقي المضمر ما وضع لمتكلم من
حيث هو انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه
اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به او المخاطب من يخاطب به فانا

انا موضوع

انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس
تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي
ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا
مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث
المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله
اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه
لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه
مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان
والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا للتعظيم بذكرها
مبهمة ليعظم وقوعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفسرا وصار كانه في الحكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك
وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي الضمير
بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه
غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر

سواء كان مجاورا لعامله

نحو ما انت منطلقا عند الحجازيين او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك
والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به
ليكون كالجزء وهو اى المضمر باعتبار الاعراب ثلثة اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاول اى المرفوع
والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع
من الاتصال والثالث اى الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه
من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله
تعالى فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل والمجرور المتصل والنوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضربت على
صيغة المتكلم الواحد للمعلوم الماضى وضُربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول
الماضى المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضى
وثانيهما الى ضُربن صيغة الجمع الغايبة المجهول الماضى وابتدأ
بالمتكلم لان الضمير المتكلم اعرف المعارف واخر الضمير الغائب لانه ادون
وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما
ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول
والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم
انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن ان

المتصل

المعلوم

اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول
المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما
ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل
بغير الفعل نحو اننى اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن و
النوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن
اياه الى اياهن وفى اياك ونحوه اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا
واللواحق للدلالة على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامى مثال المتصل بالاسم
ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن ولى لنا لك
الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغائب
ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت
وضربنا وضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير
ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجمع المذكر والجمع المؤنث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين
المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب فى ذلك
فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث

وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعنى ان المتكلم لفظين وللمخاطب خمسة
وللغايب خمسة فصار المجموع اثنتى عشر كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل
من انواع الخمسة اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فيكون جملتها ستين كلمة
للتسعين معنى وبينوا لتلك الامور علل ومناسبات لا نطول الكلام
بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر
لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضماير التى
وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى اخر الكلمة
المشتهرة شىء ويكون فيما بقى دليل على ما القى على ما مضى فى الترخيم ولكن
هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى الفعل الماضى للغايب الواحد المذكر
اذا لم يكن مسندا للظاهر نحو زيد ضرب وكالواحدة المؤنث الغايبة اذا لم يكن
مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع
والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر فى نحو ضربت هند وفى الفعل المضارع للمتكلم
سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فى الواحد المذكر او مؤنثا نحو اضرب
ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وكالواحد الغايب و الغايبة
اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفى الصفة
سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل سواء
كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر

نحو اقائم

نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان
ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف فى ضاربان
والواو فى ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء فى النصب والجر والضماير لا يتغير
عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا فى الضمير وانما هو
عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه فى الرفع فلو
كانت ضماير لا يتغير الا ترى ان الياء فى تضربين والنون فى تضربين والواو فى تضربون
والالف فى تضربان لا يتغير فيهما اى الالف والواو فى الصفة حرف التثنية و
ليسا بضميرين ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل
شىء الا لتعذر المتصل اى لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل
اخصر فمتى امكن الاتصال لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم
اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن يتصل به اذ
الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به
اذ الفصل ينافى الاتصال وبتحركه يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله
لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اى عامله
معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له
مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو
اننى وانك او بكونه اى بكون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى

اى تلك الصفة كائنة له فانه لو لم يفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على
السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر
بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر ليعلم ان مرجعه
ما هو زيد والا لاحاجة اليه ولو وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور
حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هى له لا ما هى له كما هو الظاهر
فيكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل
وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف
العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما
مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هى مثال الضمير الذى اسند اليه صفة
جرت على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت
خبرا له وصفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هى فاعلا لا
تاكيدا والا لكان داخلا فى صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه لازم تاكيد ولا
لا فاعل بدليل نحو الزيدون الضاربوهم نحن وروى عن الزمخشرى ضاربهم نحن
وعلى هذا يكون فاعلا كما قال ره واختار المص بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم
فى صورة اللبس بطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا
احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين

الفعل وبين

وهو خلاف الظاهر وهو ح

الفعل وبين الضمير الثانى اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما
وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف من الاخر
احترازا عما تساويا اعطاهاياه حيث يجب الانفصال فى الثانى
تحرزا عن التقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اى احد
الضميرين الذى هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا
عنه نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعدى المتكلم فى تاخير الاعرف
ولا يلحقه طعن فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه
تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى
ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار
الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع
فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا نحو الاول بالاضافة وينصب الثانى
بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربى اياك للاعتداد
بالفصل والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته
فهو اى الضمير الثانى على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير
الاول لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فى تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو

كالكلمة الواحدة واما على تقدير الثانى فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما
كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما
ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب
ولكن ما قدمته والمختار فى خبر باب كان اى خبر كان واخواتها اذا كان
ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان فى الاصل
خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوى
ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه
بالمفعول والضمير المفعول فى مثل ضربته وجب الاتصال وفى شبه
المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة
بالمفعول والاكثر فى الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد
لولا مبتدا محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعنى لولا انت
لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما
لولا هم لولا هى لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما
سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخره لكن غير الاسلوب تنبيها على
انه ليس بضرورى وكذلك الاكثر فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع
بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء

فى بعض

فى بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد
لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موضع بعض كما تقول
ما انا كانت فانت فى هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب
سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع فى موقعه
فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه فى نفسه واما عساك فذهب
الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى
محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى ففيهما ايضا الاخفش تصرف فى الضمير
وسيبويه فى العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء المتكلم لازمة فى الماضى
اذا لحقته تلك الياء لتقى آخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم التى هى
اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربنى وكذلك نون الوقاية
لازمة فى المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اى
عن نون هى الاعراب نحو يضربنى لتقى اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
بحروف الكسرة تضربين لانها فى الوسط حكما ويخوف الكسرة لم يكن
الذين كفروا وقد الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة
فيه اى فى المضارع ومع لدن وان واخواتها يعنى ان وكان ولكن
وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات
البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها تمرنا عن اجتماع

النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت
ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها
والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب
للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل في البناء مع قلة الحروف
وعكسها اى عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل
التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل مثل
زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل مثل كنت انت الرقيب صيغة
مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق
للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة
ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط
بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا في ما يصلح لهما ثم اتسع فادخل
فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا
وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل
من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو
واقتصر المص على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون
الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضوع له اى

الفصل

للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند
بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه لاعراب ولا عامل لكن الخليل
استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا
اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا
والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبره والجملة حال
او منصوب عطف على ثانى مفعولى يجعل وانما يعرف من العرب جعله مبتدا
برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض
نسخ المتن مبتدا ما بعده خبره بدون الواو وصح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة
وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك
بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل
الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير الغايب يسمى ضمير الشان اذا كان
مذكرا رعاية للمطابقة بين الاسم والمسمى لان الضمير راجع اليه وضمير
القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة
يفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة
من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة
بيان للواقع ليس دخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم

فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر
بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل يتقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا
الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قائم
خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده
فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما
يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا
واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله
معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير
كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم
مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ
باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيفا اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا
كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات
واما ضعفه فلكونه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل
مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة
اذا خففت فانه اى حذف بنية الاضمار هيهنا مع كونه منصوبا لازم كقوله
تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان
وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة

المخففة

المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان
المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال مع ان المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة فهى احرى بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا
عملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم
يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب هيهنا كما يدل عليه
حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

بحث اسماء الاشارة

اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب ا
الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى
مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة
حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها اشارة الى
معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة
اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهى
اى الاسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى
الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا
وجرا اى ذان وذين حال كونهما المثنى المذكر قدم الحال ليكون الضمير اقرب
الى مرجعه وعلى هذا القياس في التركيب الثلاثة الباقية فقوله هى
مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيد لكل واحد منها بحال خبر له ويجئ في بعض اللغات

ذان في جميع احوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران
على احد الوجوه وللمؤنث الواحد تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة
لانه لم يشتق منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر
فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا
على سايرها الفرعية وهي ته بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء
هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل اليا بهما والمثناة اي
مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته
الا تا لكثرة ورودها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر
ذين وذان وتين وتان باختلاف العوامل انهما معربة والجمهور على ان
هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان
لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة
المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما وجمعهما اي
جمع المذكر والمؤنث اولاء بالمد او قصر اي بمد وذا ومقصورا واذا كان مقصورا
يكتب بالياء وبالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على
اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه
وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه
على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية

كقولك ها

كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة
حرف خطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الحروف الكاف حرفا لامتناع وقوع
الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف
الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشتراك خطاب الاثنين
فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني
المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة
لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء اشارة لان افراد المفرد
المؤنث يرتقي الى سبعة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين
وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني اذا اشرت الى
مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين
وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس فذانك
وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك
الى تاكن وقيل الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك
بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد اورده
الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب

وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق
الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال كل
من هذه الكلمات الثلاث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق
مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك وذالك حال كون
هاتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الا
ربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة
الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين
واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف
الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الها وتخفيف النون و
هنا بفتح الهاء وتشديد النون فهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا
فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
واما ما عداها من الا اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره
الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة
ما لا يتم جزء اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا
تاما ان كان جزء تمييز او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال
الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يحلل
اليه المركب اولا الى انضمام اخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول

وغيرها

بحث الموصول

وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة
جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما
اوليا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناه اللغوي لا الاصطلاحي فان الا
صطلاحي عبارة جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها
موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة
على ان المراد بها معناه اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد
بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا يخرج مثل اذ
وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف
الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول كما بان يقال الصلة جملة متصلة
باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه على هذا يجوز ان يكون
المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه
ماخوذ في مفهوم صلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز
عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من
ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية
والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون
ضميرا للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينها بقوله:
وصلة اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها

كاسمي الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير له اى للموصول لا غيره وصلة
الالف واللام اسم الفاعل او المفعول لان الام للموصول تشبيه
الام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة
والشبه جميعا وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد
المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف
فى حال الرفع والياء فى حال النصب والجر والاولى على وزن العلى
لجمعى المذكر والمؤنث الا انه فى جمع المذكر اشهر والذين كالاولين
لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى
بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر
والمؤنث الا انها لجمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث
وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى
اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت
ما عرفته وجاء فى ما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعنى الذى فيمن
يعقل ويستوى فيها للمفرد وللمثنى والجموع والمذكر والمؤنث واى
بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار وايته
بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى التى فى الدار وذو الطائية اى
المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى

والتى فلا الرضى

والتى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها وذا
بعد ما الكافية للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام اى
مجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى او المجموع والعايد المفعول اى العايد الذى لا جزء
الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا
لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاء
اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه ومقصودهم
من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا
الاحل اخبر عن الكلمة الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقه
الاخبار به لا بد له من تذكير كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم
ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى يمتنع اسم فاراد المصنف الاشارة الى هذا
الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعمال
الذى والتى او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر
عنها لا مخبر بها اصدرتها اى وقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة
الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى جملة الثانية
يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة الذى واخرته اى
المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته خبرا متاخرا
فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة

الثانية وجعلت موضع ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد
بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت
ضميرا للذى واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت
الذى ضربته زيد وكذلك اى مثل الذى الالف واللام الا يكون الا اسم
الفاعل او المفعول فى الجملة الفعلية خاصة اى اخص ليصح بناء اسم
الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل
او المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبنى للفاعل او اسم المفعول
من المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمن جملة الفعلية متصرفا
اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجىء منه اسم فاعل ولا
مفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى
اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين
والسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يجوز ان يخبر باللام من زيد فى جملة
سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت
معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التى هى تصدير الموصول
ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر
الاخبار ومن ثمة اى ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار
امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع

بتعذر

تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك
امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى
ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل
بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر
عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل
بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى
عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير جعل فى موضع
دق القصار عملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب
وكذلك امتنع فى الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير
الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق
لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود
الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل
عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك ضربت غلامه فلا يصح الاخبار
عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربت غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا
الى الموصول بقى المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا بقى الموصول بلا
عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية الاظهر فيه فلفظها اما كافية نحو اتما زيد
قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته

واستفهامية نحو ماعندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع
وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ يعجبك واما
بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
اى رب شئ تكره النفوس وتامة بمعنى شئ منكر عند ابى على والشئ
المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا هى اونعم الشئ هى
وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك ان تكون من
موصولة نحو اكرمت من جائك واستفهامية نحو من غلامك ومن
ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى
بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من
جائك فاكرمته الى التامة والصفة فان كلمة من لا يجئ تامة ولا صفة
واى للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة
فاى الموصول نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهام نحو ايهم اخوك وايهم لقيت
والشرطية نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى
يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التى لا يقع صفة اصلا واجيب بان اياما
الوقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل رجل عظيم
يسئال عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهى
اى كل من اى واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها فى الاعراب غيرها

من الموصولات الا على اختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية وانما
اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم
المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صلتها
صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن
قرئ بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها
لتاكيد شبهها بالحرف من جهة الاحتياج الى امر غير صلة وبنيت على
الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف
من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبناء فى مثل
يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى
ان كل ما يقع منادى معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى
الذكر ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما اى معناه ما الذى على
ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى صنعته اى صنعته
فما مبتدا وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع اى مرفوع على انه
خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال فيكون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان
معناه اى شئ وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ
والثانية ان ما معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد

فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى
بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ و
جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت
الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فيكون كل منهما جملة فعلية ويجوز
فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون
خبر مبتداء محذوف ولم يعتنوا به لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء
الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما من اقسام المبنى
الاصل فعلته بناؤها كونها مشابهة للمبنى الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر واوه
بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنهما بالمضارع لان المعنى على الا
نشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الى الحال مثل رويد زيدا اى
امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء فى الحجازية و
بكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى
وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه
الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى
وهو ان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا يتصرف فيها تصرفها لانها
موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعة لكلمة امهل
قال الشارح الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى

هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربى القح ربما
يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا
قال المص ما كان بمعنى الامر والماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضى المتبادر
ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال
اى يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد قياس اى
قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى وفيه علية انه
لا يقال قولم وقعاد فى قم واقعد فلهذا ياول بعضهم قول سيبويه بانه اراد
بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على
انه لم يات منه الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجر
او الفجور قال الشارح الرضى هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم
لى الى الان دليل قاطع على تونيه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل
يا فساق بمعنى فاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين لمشابهته
له اى لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما عدلا فلما ذهب
اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه
الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال ومفعول للمبالغة فى فاعل قال الشارح
الشارح الرضى والذى ادعى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ
الفعل شئ لا دليل لهم عليه فكيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج

عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعلم من الفعلية
الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبيّن وجهها
في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان
عيان اي لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان
ليخرج باب فجار فانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا
صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك
مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا معرب في
استعمال بني تميم الا ما في اخره اي الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان
بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين
ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين
ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف وسلوك
طريقة واحدة اسهل عن سلوك طريق مختلف الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية
على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولوحظت المصدرية ولو تقرا اسم فعل
او لو تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب حكمه حكم المصادر
والثاني مثل صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقول بل باقية على ما كانت
عليه حين كونها اسف ا تاسا رخة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهو على بعوضة
انواع منها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المستذم او المتعجب

لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت
غاق قاصدا الاصل او يشابه صوت الغراب من نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه
او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما للزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا
او غير ذلك قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الا
قسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية
كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عندنا ناخة البعير نخ او غاق عند
سوط الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل
من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي
عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذها
حكمها وبنيت بجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار
كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي صوت
على لفظ الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في قسم الثاني من الاصوات
الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها
او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع
للانسان دل ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين

واذا كان ذكرها على سبيل تمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا
صوت به الانسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة
البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير
قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما الغير ملحقين بالاسماء المبنية كان
كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي
المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم مركب حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين
او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة لا اصلا لا في الحال و
قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان جزءه الاخير صوت غير موضوع
لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما
نسبة ليخرج منه مثل عبد الله وتابط شرا علما لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية
ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه
قبل التركيب نسبة العطف ويقبل النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب
من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد
الكلمتين مع الاخر ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة
الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط النسبة التعليقية التي تكون بين
الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل
على نسبة اصلا كما ان هيئة التركيب احد سطري جعفر مع الاخر لا تدل عليها

من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن
الجزء الثاني حرفا اي حرف العطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع
آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف
كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذف الواو وركبت مع عشر ومثل حادي
عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر والحاصل
كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد له مثالين ليعلم ان البناء ثابت
في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل
المشتقة منه قيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي
وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من
المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق
منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد
الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرناه ارادوا
بان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان
صيغة الفاعل لا يتسع حروفها جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين
اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل
على المقصود من اول الامر لانا اخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف
حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر

متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف
لا باعتبار ان اصله حادى عشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادى
وعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه
لا يبنى فيهما الجزءان بل بنى الثانى المتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط
النون والا اى وان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب الثانى مع منع صرفه ان لم يكن
قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول لتوسط المانع من الاعراب وعلى
الفتح لانه اخف فى الافصح اى اعراب الثانى مع منع الصرف وبناء الاول انما
هو فى افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة
الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الا
ول الى الثانى وصرف الثانى الكنايات جمع الكناية وهى فى اللغة والاصطلاح ان
يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى
به لا المعنى المصدرية ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض
معين فكانما اصطلحوا فى باب مبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين
ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفها الا بالتصريح
به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين
فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة مثل وضع الحرف او لكون الا

ستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها
فى الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة
واحدة بمعنى كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه
وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره
وكيت وذيت للحديث اى للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد
منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى لا يستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع
المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب
ومن الكنايات اى موقع الجملة كاين وانما بنى لانه كاف التشبيه دخلت على اى
والتى كان فى الاصل معربا الكثرة انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى فصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة كما
فى من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة
لها فى الخط ثم تبنه فى البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف
معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذى يرفع الابهام
عن جنس المسئول عنه منصوب على التميز مفرد لانها لما كانت للعدد
ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب
جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية
مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندى

وكم رجال عندى كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان
العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته
صريحا ولما كان هذا اليس مثله فى التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة
عن معنى التصريح بها ويدخل من فيهما اى فى مميز كم الاستفهامية والخبرية
تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية
كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لو افقه جر التميز المضاف اليه كم واما
مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب
من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشرى ان يكون كم فى قوله تع سل بنى اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية ولهما اى لكم الاستفهامية
كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضى
صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام والخبرية
ايضا يدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر
وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على
تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فيعين موقع كل منهما بقوله فكل ما اى كل واحد من
كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره
او متعلق مميزه فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب
عمل

عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم موما ضربت
فكم منصوب وعلى الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فتعين احد المنصوبات انما هو بحسب المميز فكم
الاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق
وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية نحو كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم
يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل
فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته وهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير
مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم يجعل من قبيله ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغل
عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا
ضربت وعبد كم رجلا اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليها
مع ان لها صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله ولم يجوز تقديم الجار عليها على ان
يجعل الجار والمجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعدها فعل لا
ولا تقديرا غير مشتغل عنه ولا شبه فعل ولا قبلها حرف الجر او مضاف بان كان مجردا عن
العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم درهما مالك على قياس من
وهذا مبنى على مذهب سيبويه فهذا ضرب مقدم على المبتدأ لكونه نكرة ما بعده معرفة وظرفا ان كان

من فاهيهنا لم يوبأ سم تكم منصوب المحل اوكلا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار الاحوال التي
فيه وقد تدخل فاعدة الرفع ثانيا بقيام مقام عامله الذي هو خبر المبتدا وكذلك ارسلكم ثاني الوجوه
الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه الاربعة في
هذه الكلمات وامثل منها وهي من وما واي ومتى واين والمشتركة بين الاستفهام والشرط والمختصة
بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانا استفهاميتين يتاتى فيهما وجوه الثلثة
الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى
في فيها الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه
الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن
ياتيني فهو يكرمه وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء
الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم
الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف واذا ان لم يجر مجراها نحو اين فلا بد من كونها
منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية فيقع اسما مجرورا نحو اذا يقوم
زيد واذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد ووقت قعود عمرو فهو مرفوع بالابتداء وقال
الشارح الرضي ولم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية قد ترفع
في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبرا عن مبتدا متوهم نحو متى عهدك بفلان
اي متى كان عهدك به واما اي فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع
الخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كان

مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه
الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير
وكم خالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه
هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها في مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييز باعتبار بعض
الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء
والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوب
معمول على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه
اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتدا استفهامية
كانت او خبرية والاخر ان النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير
كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز مميزها وهو غير مذكور
فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا من قوله وقد يحذف مميزكم في مثل كم مالك
واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو به جريرا
بد فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوج الرسغ من اليد او الرجل فيكون
منقلبة الكف والقدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها انبهما
الى سوء الخلقة واشار الى حلبت بعلى لتضمين معنى ثقلت اي كنت كارها منها
مستنكفا منها فحلبتها على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه
خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء و

هي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تاتي من الحلب والنتيج
بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه
ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد
عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير
من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة
على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومخرجه توصيفه بقوله لك
وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب
لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها لتسلطه الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة
رفعت خالة وقد عدلوا اذا نصبتها نصبتهما وان خفضتها خفضتهما وذلك واضح
وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال
قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر
الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم
درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك
خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته فظاهر ان السؤال
او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي
كم ضربت او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق
بين المعنيين اذا كانت المصدر للنوع فظاهر واما اذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية

اولا الزمان الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم
رجلا او كم رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف
اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا
حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن
الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه اعرب
مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن
الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه فلما حذف صيرت
غايات لانه ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها
بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما
اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف
ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها وقد يحذف في هذه الظروف على قلة ان يعوض
التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد
اغص بالماء الفرات خلافا لبعض ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما
بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما
وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن
الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غيره من
الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما نهما اذا يحذف منه المضاف اليه

الابعد لا ولیس هو افعل هذا لا غیر وجاءنی القوم الا ان لیس غیر لکثرة استعمال
غیر بعدها ولذا اجری مجری الظروف حسب لشبهها بغیر فی کثرة الاستعمال
وعدم تعریفها بالاضافة ومنها ای من الظروف المبنیة حیث للمکان
قال الاخفش قد یستعمل للزمان ولا یضاف الا الی الجملة اسمیة کانت او فعلیة
فی الاکثر ای فی اکثر الاستعمالات وقد جاء اما تری حیث سهیل طالعا
بحیث فیه مضاف الی مفرد وهو سهیل مفعول تری ای اما تری مکان سهیل طالعا
نجم یضیء کالشهاب ساطعا وانما بنیت علی الضم کالغایات لانها غالبة
الاضافة الی الجملة والمضاف الی الجملة فی الحقیقة مضاف الی المصدر الذی تضمنه الجملة
الجملة فهی وان کانت فی المضاف الی الجملة فاضافتها الیها کلا اضافة فشابهت
الغایات المحذوف ما اضیف الیه فبنیت علی الضم مثلها ومع الاضافة الی المفرد
یعربه بعضهم لزوال علة البناء ای الاضافة الی المفرد ومنها ای من الظروف المبنیة
اذا زمانیة کانت او مکانیة وانما بنیت لما ذکر فی حیث وهی اذا کانت زمانیة
للمستقبل ای للزمان المستقبل وان کان داخلا علی الماضی وذلک لان الاصل فی
استعمالها ان یکون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بینها بوقوع حدث فیه
مقطوع بوقوعه فی اعتقاد المتکلم والدلیل علیه استعمالها فی الاغلب الاکثر فی
هذا المعنی نحو اذا طلعت الشمس ولهذا کثر فی الکتاب العزیز استعمالها لقطع علام
الغیوب بالامور المتوقعة وقد یستعمل فی الماضی کما فی قوله تعالی حتی اذا بلغ بین السدین

وحتی

وحتی اذا ساوی بین الصدفین وحتی اذا جعله نارا وفیها ای فی اذا معنی الشرط
وهو ترتیب مضمون جملة علی اخری فتضمنت معنی الشرط فهذا علة اخری لبنائها
ولذلک ای لکون معنی الشرط فیها اختیر ای جعل مختارا بعدها الفعل المناسب
الفعل الشرط وجوز الاسم ایضا علی الوجه الغیر المختار لعدم تاصلها فی الشرط
مثل ان ولو وقد یکون ای اذا للمفاجات مجردة عن معنی الشرط یقال فاذا جاء
الامیر مفاجات من قولهم فجئته بالجیم فجائة بالضم والدال اذا لقیته وانت
لا تشعر به فیلزم المبتدا بعدها فرقا بین اذا هذه وبین اذا الشرطیة والمراد بلزوم
المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ینافی ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فی
باب الاضمار علی شریطة التفسیر نحو خرجت فاذا السبع حاضر او واقف علی
حذف الخبر والعامل فی اذا هذه معنی المفاجات وهو عامل لا یظهر قد استغنوا
عن اظهاره لقوة ما فیه من الدلالة علیه واما الفاء فهی للسببیة فان مفاجات
السبع مسببة عن الخروج قیل والاقرب التحقیق انها للعطف من جهة المعنی ای
خرجت ففاجات حاصل المعنی خرجت ففاجات زمان وقوف السبع کما هو مذهب
الزجاج ان اذا هذه زمانیة او مکان وقوف السبع او مکانه مفعول فیه لفاجات
لا مفعول به والاظهر ان اذا ظرفیة بل یصیر اسمیة بل المفعول به محذوف ای فاجات
جاءت فی الزمان وقوف السبع او مکانه ایاه ای السبع وقد یکون لمجرد الزمان
نحو اتیتک اذا احمر البسر ای وقت احمرار البسر وقد یستعمل اسما مجردا عن معنی

الظرفیة نحو اذا یقوم زید اذا یقعد عمرو وقد سبق الیه اشارة ومنها ای من
الظروف المبنیة اذ الکائنة للماضی وبنائها لما مر فی حیث او لکون وضعها
وضع الحروف وقد یجیء للمستقبل کقوله تعالی فسوف یعلمون اذ الاغلال فی اعناقهم
ویقع بعدها الجملتان الاسمیة والفعلیة لعدم اشتمالها علی معنی الشرط المقتضی
اختصاصها بالفعلیة مثل کان ذلک او زید قائم وقد یجیء للمفاجات نحو خرجت
فاذ زید قائم ولقلة مجیئها لم یذکرها المصنف ومنها این وانی فهما للمکان شرطا او
استفهاما ای حال کونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام
والشرط نحو این زید واین تکن اکن وانی زید وانی تجلس اجلس وقد جاء
انی زید بمعنی کیف زید وانی القتال بمعنی متی ومنها متی للزمان فیهما ای فی
الاستفهام والشرط نحو متی القتال ومتی تخرج اخرج ومنها ایان للزمان استفهاما
مثل متی نحو ایان یوم الدین والفرق بینهما ان ایان مختص بالامور العظام وبالمستقبل
فلا یقال ایان یوم قیام زید وایان تقدم الحاج بخلاف متی فانه غیر مختص بها والمشهور
فتح الهمزة والنون وقد جاء کسرها ایضا ومنها کیف الکائنة للحال استفهاما ای حال شیء
وصفته فالمراد بالحال الصفة التی للانسان ای ... وجه بعض الشارحین قال صاحب المفصل
وکیف جار مجری الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول کیف زید ای علی ای حال
هو وقد یستعمل للشرط مع ما علی ضعف عند البصریین نحو کیف ما تجلس اجلس ای علی ای
هیئة تجلس اجلس ومطلقا عند الکوفیین نحو کیف تجلس اجلس فان کان بعده اسم فهو

فی محل الرفع بالخبریة عنه وان کان بعده فعل مثل کیف جئت فهو فی محل النصب
علی الحالیة ای علی ای حال جئت راکبا او ماشیا ومنها ای من الظروف المبنیة مذ ومنذ
بنیا لموافقتهما مذ ومنذ حرفین ویکونان تارة بمعنی اول المدة ای اول زمان
الفعل المتقدم علیهما نحو ما رایته مذ ومنذ یوم الجمعة ای اول زمان عدم رؤیته
یوم الجمعة فیلیهما ای یقع بعدهما ای بعد مذ ومنذ المفرد ای اسم المفرد لا المثنی
والمجموع حقیقة کالمثال المتقدم او حکما نحو ما رایته مذ یومان اللذان مضیا
فیهما ای اول مدة عدم رؤیته هذان الیومان فما دام لا یلاحظ هذان الیومان
امرا واحدا لا یحکم علیهما باولیة المدة لان اول المدة انما یکون امرا واحدا لا شیئین
او اشیاء فالمثنی والمجموع اذا وقع اول المدة یکونان فی حکم المفرد والمعرفة
حقیقة کالمثال المتقدم او حکما نحو ما رایته مذ یوم لقیتنی فیه لحصول التعیین
المقصود من کونه معرفة وانما کان التعیین مقصودا لانه لا فائدة فی جعل
وقت المجهول اول مدة فعل لان اول لبثه وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم
بالضرورة وتارة یکونان بمعنی جمیع المدة ای جمیع مدة زمان الفعل فیلیهما
ای مذ ومنذ المقصود ای الزمان الذی قصد بیانه حال کونه متلبسا
بالعدد ای بعدده المستغرق جمیع اجزائه بحیث لا یشذ منه شیء نحو ما رایته
مذ یومان ای جمیع اجزاء مدة زمان عدم رؤیته یومان لا ازید ولا انقص
وقد یقع بعدهما المصدر نحو خرجت مذ قیامک او الفعل نحو ما خرجت مذ

ذهب او ان اى كيلت على هذه الصورة منقلد كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك
ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو خرجت مذ زيد مسافر
ولم يذكره لقلته يتقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حملهما بالعقل
عليهما فكان التقدير ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيهما
بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ لو نهما معرفتان لكونهما فى تاويل الا
الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جمع المدة وخبر ما بعده اى خبر كل واحد منهما اما
بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه
يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما
اذا كانا مبتدأ او خبر فيهما اسمان صريحان للزمان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا
ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا فى تركيب ومنها اى من
الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد
جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام
وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع
بعضها وضع الحروف لحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عنده
فيما حضر عنده وكلها انه تجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب فى بعض لغات
العرب بلدن خاصة غدوة خاصة تشبيها لنونها بنون التنوين فى مثل رطل زيتا

ولذلك يحذف عنها وننت ولكون غدوة الكثير استعمالا من صحاح وغيره ومنها
قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف
الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة والمخففة وجاء
قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل فصل لخمس لغات كلها للماضى
المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان المنفى ووقوع شئ فيه ليستغرق
التوجيه الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف
وبناء المشددة لمشابهتها الاخيها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها
عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل
المستقبل المنفى والزمان المستقبل المنفى فيه ووقوع شئ ليستغرق التوجيه
الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن
الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى
دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء
عن المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
وقوله تعالى من خزى يومئذ فيمن قرئ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها
اسماء مستحقة للاعراب والبناء اكتساب المضاف المبنى البناء منه وكذلك
اى كالمذكورة من الظروف فى جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين

مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامى مثل ما قام زيد وقيامى مثل ان يقوم زيد
ومثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث
وهذا لمشابهته ذكرها فى بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين
مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة
من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع جزئى او كلى لشئ متلبس بعينه
اى بذاته المعين المعلوم للمتكلم والمخاطب المعهود بينهما فالشئ مقيد بهذه
المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار
ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة
والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء و
اشارة بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب الرتبة فالاول المضمرات فانها
موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ
اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعل الذات
لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه
بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك
القدر المشترك الة للوضع لانه موضوع له فالوضع كلى والموضوع له جزئى
مشخص والثانى الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ
زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته والجنسية كما اذا تصور مفهوم

معرفة والنكرة

الاسد وهو الحيوان المفترس وضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة بخلاف
ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى مع قطع النظر عن معلوميته
ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعنى اسماء الاشارة
والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسماء الاشارة من غير اشارة
مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل وضع العام والموضوع
له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث
معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى
المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان
هذا وضعا عاما لان المقصود المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد
والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد للمفهوم المشترك
بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
واشار بقوله ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ
والميم فى ليس من امبر امصيام فى امسفر بدل من اللام والا يعد ما
تعلق قسما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين
بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى
اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اى احد امور

انحصار المذكورة والمستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى
كل واحد خلاف ان الثلاثة الاخيرة لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف
اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف
الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم
من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليه نظرا الى ما سبق ان المضاف
ان كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة
معنوية يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز عن الاضافة
الى احد هذه الامور من اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف
المضمرات والمبهمات ومعنى الاضافة الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء
مستغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية
لان ان صدر بالاب والام والابن والبنت فهو الكنية والا فان قصد به مدح
او ذم فهو اللقب والا فهو اسم ما وضع لشئ بعينه شخصيا او جنسيا واحترز
به عن النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال
فيه داخل فى التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب
بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا
له ذلك غير متناول غيره اى حال كونه ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول
غير ذلك الشئ باستعمال فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد

اى ثناوله بوضع واحد انما يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب
انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعنى اقلها التباسا
عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعده عن وقوع الالتباس فيه ثم المضمر
المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس
بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد
بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه
علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة
بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا
المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا
ما اثبت التفاوت بين اضافة بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واضافة
وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة
ما وضع لشئ لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المتعينة العلمية المعهودة من حيث
هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت
المعرفة اسماء العدد وانما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست
لغيرها هى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة
كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هى المعدودات واحادها كل واحد

واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد وعن الكثير واحد
من تلك العدد وذات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكمية بان يكون كل
واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية
احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب
بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا
سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقدير
ان لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة
وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولكان المتبادر من هذه العبارة ان
نفس الكمية هو الموضوع له من غير اعتبار معنى امر لا ينتقض التعريف بمثل رجل و
رجلين وذراع وذراعين ومن ومنتين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط
واصولها اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحد و
اثنتا اثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع
كمات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة
عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى واحد الى عشرة ومائة
والف فقولة الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومثناة ومركبة ومعطوفة واحد
واثنان فى مفرد المذكر وثنتان واحدة واثنتان وثنتان فى المفرد المؤنث وتثنيتهما
على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة الذكر اعتبارا لتانيث

الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بلا تاء فى الجمع
المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة الى عشر نسوة ولم يفعل
الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر فى
المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة واثنتا عشرة للمؤنث نحو احدى
عشرة امرأة على الاصل بتذكير المؤنث وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر فى المذكر نحو ثلثة عشر
رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة فى المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة الغاء للجزء الاول
فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثانى فى المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس
واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشر واثنتا عشرة فان التانيث
فيهما من جنسين واما تذكير الثانى فى احد عشر واثنا عشر فحمل على التذكير فى
ثلثة عشر والتاء فى ثنتا بدل عن لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه
بانه جنس آخر من التانيث واما فى اثنتان وان كانت للتانيث الا انها
حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثانى فى المؤنث فلانه لما وجب تذكير
المذكر كما مر وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب فى المؤنث اى من عشرة كراهة اجتماع
اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فى ثلث
عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهى اللغة الفصحى لان السكون اخف

من الفتح وتقول عشرون واخوتها بكسر التاء لانه من صوب بالعطف على
المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى
تسعين فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية
وتقول فيما زاده على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد و
عشرون فى المذكر واحدى وعشرون فى المؤنث ولما غير الواحد والوحدة ههنا
بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لكن استعمالهما
بالعطف على صورة لفظ ما تقدم لعينه فلذلك لم يذكرهما فى قاعدة العطف
بلفظ ما تقدم باخصها بما عداهما فقال ثم بالعطف اى بعطف تلك العقود
على ان ابتد عليها كاينا ذلك المزايد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير
تغيير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان وثنتان وعشرون فى المؤنث وثلثة
وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين مائة والف
فى الواحد مائتان والفان فى التثنية فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول
تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع منهما بالعطف اى بعطف الزائد عليهما او
عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد
من غير تبديل وتقول مائة وعطف واحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان
وثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة
امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون

رجلا او اثنان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون رجلا وثلاثة
وعشرون امرأة وهكذا الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسعة وتسعين
امرأة وكذا الحال فى تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف
فى الكل فتقول واحد ومائة والف الى آخر ما ذكرناه والاصل فى ثمانى عشر
فتح الياء البناء صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اى
اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما فى معديكرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح
النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسر كما فى قولك جائنى القاض اذا حذفت
الياء الا ان الذى سوغ ذلك فيه كونه مركبا وروعى زيادة الاستثقال فجعل
موضع الكسرة فتحة قال المتراح الرضى ويجوز ذكرها ليدل على الياء المحذوفة
لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما
فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع فى بيان حال مميزها وابتدأ من الثلاثة
لانه مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال مميز الثلاثة الى العشرة و
الثالث الى العشر مخفوض الجر ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو رهط
اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثر وافيه جر التمييز بالاضافة
للتخفيف لانها تسقط التنوين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد
الا فى ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين
ميزوا بها ثلثا واخواته وكان من قياسها ان يجمع فيقال مئات ومئتين

ثلث مئين

لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثانى جمع المؤنث
السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى الجمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة
مسلمين بل ثلث مئات لكنهم كرهوا ان يلى التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما
تعود الجمع بعد ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين
فاقتصروا على العدد والفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعين
بل تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فى العقود لتعذر الاضافة اذ لا
يستقيم ابقاء النون معها اذ هى فى صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست فى الحقيقة
نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يقبروا ثلثة اسماء كالاسم
الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لمكان
غير التمييز المعدود ولم يمتزج امتزاج ذلك التمييز فلم يلزم صيرورة ثلثة
اشياء شيئا واحدا لا تقول ثلث مائة امرأة مع ان فيها صيرورة
اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا
صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز جمعه
اى جمع الالف واما لم يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة
مع تمييزها فى الاعداد مرفوض فلا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة الاف
رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما
كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزها على طبق

مميزها الكثيرة الا ان الآحاد فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فى جانب
الكثرة منها اختير فى مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفى مميزها المفرد الدال
على القلة رعاية للتعادل واذا كان العدد مؤنثا واللفظ المعتبر عنه
مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون العدد
مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اى
فى العدد وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وان
تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلاث
اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز لواحد وواحدة واثنان واثنتان وثنتان
بمميز فلا يرد الواحد مع مميز كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقول
اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميز لهما على تقدير ذكر التمييز
ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اى الصالح لان يكون تمييزا
على تقدير ذكرهما معها الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والتثنية
عنهما اى بجنس الواحد اذا كان التمييز مفردا ومن الاثنين اذا كان مثنى
مثل رجل ورجلان فان صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن رجلان الجنس
والاثنية فيذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه
لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغنى عنه لم لا يجوز
ان يكون مفردا كما يقال اثنى رجل قلت لما التزموا الجمعية فى مميز سائر الآحاد ينبغى

ان يعبر فيما لم يتيسر الجعية فيه ماهو اقرب اليها وهو الاثنية ولا يبعد ان يدق
معنى الكلام انه لا تمييز الواحد والاثنان استغناء بلفظ التمييز عن جوهر حروفه ا
المصوغ بهيئة الخاصة القابلة لحوق علامة الافراد اعنى التنوين او علامة التثنية
اعنى حروف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد علىحدة واذا
اعتبر علامة التثنية استغنى به عن ذكر الواحد الاثنين علىحدة فاختار لحوق العلامة التى هى
ذكرها اشنع ولذا ان رجلان اخف من اثنى رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادة اى لافادة
لفظ التمييز النص المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص
والتصريح بالعدد اى بذكر العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر
العدد علىحدة وتقول فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اى
بحسب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عددا انقص او زيد عليه بواحد الثانى
فى المذكر تقول الثانى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين
بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين
وانما ابتدأ من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره
واحدا والثانى فى المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر
والعاشرة فى المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما
تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق
اسم الفاعل منها وتقول المفرد باعتبار حاله اى مرتبة من المتعدد غير اعتبار معنى

مع

التصير

التصير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانية فى المذكر
والاولى والثانية فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما
لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما
الاول الاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى
فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وكذلك الثانى عشر والثانية
عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل
من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسما الفاعلين فى التذكير
والتانيث فتقول فى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى
العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة
تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما
ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف
مثل ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث
والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اى من اجل اختلاف
الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتاهما فلا اختلاف
اضافتهما قيل فى الاول اى المفرد المتعدد المقول باعتبار تصييره
ثالث اسين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى الا
ثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة

وقيل فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة
بالاضافة الى العدد يساوى عدده او يكون فوقه اى احدها لا كن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز
ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول فى اضافة
ما زاد على العشر حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى
اى واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثانى وهو
اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت
وان شئت قلت فى اداء هذا المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير
من المركب الاول استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى وتقول الى تاسع تسع
عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء
وبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر
والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث
وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى
المؤنث اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك
العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع فى حكم
حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية
او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها

هكذا

من المؤنثات

من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم ملتبس بخلافه المؤنث اى لم يوجد فيه
علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث التاء والالف
حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى وممدودة كحمراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء
فى قولهم ذى وتى وذكم انما للتانيث وليس ذلك بجيد لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمؤنث مثل هى وانت وهو اى المؤنث الحقيقى ولفظى فالحقيقى ما اى اسم بازائه
اى فى مقابلته ذكر فى جنس الحيوان كامرأة فى مقابلة رجل وناقة فى مقابلة جمل واللفظى
بخلافه اى ملتبس بخلافه المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه
منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث
حقيقى فى معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظى
تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا له
اللفظى الحكمى كعقرب نقلا وتوعدوا اذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
اليه اى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا ومظهرا او مضمرا فالتاء اى فذلك
الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا
الى ظاهر غير الحقيقى فانه رخص لك الاختيار فى الحاق التاء وتركه والى هذا
اشارة بقوله وانت فى ظاهر الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة
فلك ان تقول فى طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه
الشمس طلع لكون التانيث لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما فى لفظه من

بخلاف مفرده اذ ليس فيه ما يشعر بتانيث وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا
الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير
الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا
الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام
ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التا بالفعل وفي تركه فتقول
حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع
الا اذا كان الفاعل مؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد
اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جائت اليوم زيد
لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع او ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه
والجمع نحو الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر
السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا
اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت
الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي بالخيار ان شئت الحقت التاء
به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر
والعاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانها اذا جمع اسالما
فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاء وا ولا يقال جاءت فعلت
وهو المستكين فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو
بنا

الرجال جائت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا
النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع
المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها
في كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت فعلت وفعلن اي ضمير فعلت بعين بناء
التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي النون اما في جمع المؤنث فظاهر لان
هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له
في التذكير كالرجال فلم يعط حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية
موافقا للشيخ الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقل
فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري
مجرى غير العقلاء والمثنى ما لحق اخره اي اخر مفرده بتقدير المضاف او قبل بعد
قوله ونون مكسورة قولنا مع لو حقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم
من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات
التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوحة ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل
الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة المثنى و
خفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات
في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل
ذلك الحرف او الاحق وضع او الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة

مع جملا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى
والمصطفى او زايدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل
فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم
الممدود ان كانت همزة اصلية اي غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او زايدة
ثبت الهمزة نحو الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد
القراءة او المتنسك من قرء اذا انتسك وحكى ابو علي عن بعض العرب
قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف
الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما للمد والثانية للتانيث
نقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة نقلبت واوا فيقال
حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الالفين
مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت
الواو همزة مثل اقتت ولجلت ولجوه وربما صحت فقيل حمراآن وحكى
المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان ولا اعرف قلبها واوا ولا اي
وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء
فان همزة للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء و
رداء فان اصلها كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما
ثبوت الهمزة وبقائها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء

لحقه بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبت في الصورتين
كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست اصلية
فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا في التوجيه الشريفية ان
اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداآن بالهمزة او رداوان
بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف والاخر جعلها
بغير لام التعريف ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة
الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب اللغات
كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها الا ما حكم باشتهاره غير انه
من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وتحذف نونه اي نون التثنية للاضافة
اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وان
قطاعها والاضافة يوجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء
التانيث التي قياسها ان لا تحذف من اخر المثنى كثنتان وثمرتان في
خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس
اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليتين لما اشتد
اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد
وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملان وهما لغتان في
خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة

مستمرة اى فى بيانه باالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف التاء
التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس فى مادة مخصوصة
فلهذا اتى فى بيانه با الفعل الماضى الجموع ما دل اى اسم دل على جملة
احاد مقصودة اى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة
اى بحروف هى مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد
حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان
او اختلاف فى الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف
مفرده اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير
ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فى قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون
فى آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة
اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانهما
وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض
اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف المفردة خرجت اسماء الاجناس
فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا
فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد ونحو تمر
مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح
بل الاول اسم جنس والثانى اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد

الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف
اسم الجموع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس
قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير فى التزام كون
الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش
قال جميع اسماء الجموع التى لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب
جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما
اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق
نحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه
فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير
فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو
اى الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر
وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح للمذكر ما لحق آخره اى آخر مفرده
واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى
النصب والجر ونون عوض عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو
مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق
او اللاحق فقط او مع اللحوق على ان معه اى مع مفرده الواحد من حيث
معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية

فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه
فلا كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على
سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان
كان آخره اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض
قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب
والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع
الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره
اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت
الالف لالتقاء الساكنين ويبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف
كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على
الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالة النصب
والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
وشرطه اى شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح للمذكر يعنى شرط صحة
جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية

شاه با بر که دار دراز سر اوش
بر جهان خشم بر رعیت ... ش

نقطه از دایره انگشت فرمان دهد
... خانه چو ... سلیمان دارد

بر فلک ... مسیح ...
... بر بن خاک توده خانه ...

الذي لقن القصيدة ...

فما جيد ... ام ...

طریق مربع نوشتن بعدد طرح چهار چهار اگر یک مانده
در خانه پنجم اضافه کند اگر دو مانده در خانه نهم اضافه کند
اگر سه مانده در خانه سیزدهم اضافه کند

طریق ختم

٣٩٩	٣٢	٣٥●	٣٩١
٣٤	٣٩٢	٢٩٨	٣٣
[illegible]	٣٧	٣	٢٩٧
٣١	٢٩٦	٢٩٤	٣●

